



السيد عبد اللطيف لودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلفة بإدارة الدفاع الوطني بالنيابة عن السيد محمد بنشعبون،
وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

اسمحوا لي في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر للدعم المستمر الذي تولونه لمبادرة الحكومة الرامية إلى تطوير وتعزيز المنظومة القانونية للقطاع المالي بصفة عامة، وللإطار القانوني للسلفات الصغيرة بصفة خاصة، فقبل أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر المقتضى الوحيد الذي يتضمنه مشروع القانون رقم 85.18 الذي يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة، أود أن أشيد بالنقاش البناء الذي عرفه مشروع هذا القانون من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بهذا المجلس، ويجدر التذكير أن الإطار القانوني لقطاع السلفات الصغيرة الصادر سنة 1999 بموجب القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة عرف تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة حيث تبنى عدة تعديلات لهذا القانون، ويجب التذكير أنه في إطار توفير الشروط المحفزة لتنمية قطاع السلفات الصغيرة منح القانون رقم 18.97 لجمعية السلفات الصغيرة إمتيازات جبائية من بينها إعفاء عملية السلف من الضريبة على القيمة المضافة وإعفاء استيراد مستلزماتها من الرسوم الجمركية، كما ينص القانون على خصم الهبات الممنوحة لهذه المؤسسات من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وقد حددت مدة هذه الإعفاءات في خمس سنوات وقد عملت قوانين المالية المتتالية على تمديد هذه الإعفاءات، كما يمكن اعتماد القانون البنكي الأخير من توسيع نطاق مراقبة بنك المغرب لجمعيات السلفات الصغيرة خصوصا فيما يتعلق بمنح وسحب الإعتمادات لمزاولة نشاط السلفات الصغيرة، ولا يخفى

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الأربعاء 17 ربيع الثاني 1440 هـ (26 دجنبر 2018)

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وستة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة عصرا والدقيقة الثامنة.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 85.18 يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة.
- مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

يعقد مجلس النواب جلسة عمومية تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 85.18 يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة، وبعد ذلك مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية، الكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع القانون المتعلق بالسلفات الصغيرة، نيابة عن السيد وزير المالية والإقتصاد لكم الكلمة.



النائب السيد مولود بركايو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة بإسم فرق ومجموعة الأغلبية لمناقشة مشروع رقم 18.85 يغير بموجبه القانون رقم 97.18 المتعلق بالسلفات الصغيرة والحال من مجلس المستشارين بعد مناقشته والموافقة عليه في جلسة 24 دجنبر 2018.

بداية، لا يسعنا إلا ننوه بهذه المبادرة التي جاءت بها الحكومة ذات البعد الاجتماعي والإقتصادي، والمتمثلة في مقتضى فريد يهتم المادة الثانية من القانون المؤطر للسلفات الصغيرة بعد أن تم تعديله 3 مرات منذ صدوره، وبعد دخوله حيز التنفيذ قرابة 20 سنة، كما سبق أن أشرنا إلى أن قانون السلفات الصغيرة عرف 3 تعديلات متتالية فرضها الواقع العملي بسبب الإقبال المتزايد على الاستفادة من الخدمات التي توفرها هذه الآلية التمويلية المحدثة بالقانون المذكور، والمتمثلة في جمعيات السلفات الصغيرة أو اتحادها، والتي تقوم بتقديم مساعدة أشخاص ضعفاء من الناحية الإقتصادية وذلك بتقديم سلفات صغيرة لتحقيق مجموعة من الأغراض محددة فيما يلي: إنشاء أو تطوير نشاط إنتاجي أو خدمات قصد ضمان اندماجهم الإقتصادي، اقتناء أو بناء إصلاح سكن خاص، تزويد مساكن بالكهرباء والماء الصالح للشرب، اكتتاب عقود التأمين لدى مقاولات التأمين أو إعادة التأمين الخاضعة للقانون رقم 99.17 المتعلق بمدونة التأمين، وقد حددت المادة الثانية موضوع التعديل من القانون رقم 97.18 الصادر سنة 1999 المتعلق بقطاع السلفات الصغيرة سقف هذه السلفات الصغيرة في مبلغ 50 ألف درهم كأقصى لما يمكن أن تقدمه جمعيات السلفات الصغيرة لزبنائها.

عليكم أن جمعية السلفات الصغيرة تعرف حاليا مرحلة انتقالية في مسلسل تطورها وهذا بعد الإنجازات الهامة والمتسارعة التي حققتها هذه المؤسسة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

فيما يخص مقتضيات مشروع قانون رقم 85.18 الذي يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بصفة السلفات الصغيرة والمعروض على أنظاركم فإنه يهدف إلى الرفع من سقف المبلغ الأقصى للسلفات الصغيرة المحدد حاليا في 50 ألف درهم إلى 150 ألف درهم، وذلك من أجل الإستجابة لطلبات التمويل للمقاولات الصغيرة جدا.

وفي هذا السياق وبناء على نتائج الدراسة التي قامت بها مصالح هذه الوزارة، وزارة الإقتصاد والمالية فإن نسبة 31% من المقاولات الصغيرة جدا البالغ عددها نحو 21600 وحدة الغير زبونة لدى جمعيات السلفات الصغيرة، ترغب في الحصول على سلف بقيمة تزيد عن 50 ألف درهم، وعليه يقترح تعديل المادة 2 من القانون 18.97 السالف الذكر للرفع من الحد الأقصى لمبلغ السلف الصغير، الذي لا يمكن أن يتجاوز مية 150 ألف درهم، ذلك هو الهدف المتوخى من مشروع هاد القانون، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، وبإسمكم أشكر السيدة المقررة، السيدة النائبة غيثة حاتمي على ما قامت به وتقرير اللجنة موزع أو سيتم توزيعه عليكم، أفتح الآن باب المناقشة، بإعطاء الكلمة بإسم فرق الأغلبية للسيد النائب ميلود بركايو. السيد الرئيس، سي بووانو هداك من باب الاحترام المبالغ فيه.



المدرسي، الزوج، السلفات كيقوليك ما كاينش الضمانات، تعطي ضمانات بشيك، يقولواها الشيك عندي حتى تكمل عاد أجي للشيك ديالك، إذن الهدف خاصنا يكون عندنا راه شفنا مع السيد الوزير المالية وهضرنا في هاد الموضوع، يجب أن يكون مشروع قانون باش يمشي هاد التمويل لتمويل المقاولات الصغيرة جدا، لأن هي اللي غادي تكون النواة ديال الإقتصاد ديالنا وهي اللي غتخلق لنا الثروة وتخلق لنا مناصب شغل، 21 ألف مقولة اللي قلتوا بالنسبة 925 ألف مستفيد يمكن تولى على الأقل واحد 50 ألف إيلا فتحنا هاد الباب ووصلنا لهاد لبلافون ديال 150 ألف، ولكن في إطار الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا، وتكون واحد المواكبة والسيد وزير المالية التزم أنه سيأتي بمشروع لأن هاد المادة الفريدة في اللجنة داز فيها نقاش نقاش حاد هناك كايين اللي يقول غناجلوا ولكن السيد الوزير التزم معنا يجيبنا مشروع قانون باش يكون واحد الدراسة شاملة وعميقة في هاد الموضوع، لأن لا يمكن أن نخلق الثروات إلا ومناصب الشغل إلا بتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة جدا، إذن مما لاشك فيه أن رفع سقف هاد السلفات ومضاعفته 3 مرات سيكون له نتائج حسنة وإيجابية مما سيؤدي إلى الرفع من تنافسية هذا القطاع وتوسيع قاعدة الزبناء كما ونوعا ومجالا، كما نأمل أن يكون لهاد المقتضى التعديلي المحدود في حجم أثر مباشر على تطور شبكة جمعية السلفات الصغيرة وانتشارها لتغطية جميع جهات المملكة، و لهاد الإعتبارات كلها تفاعلت مختلف الفرق والمجموعات النيابية بالإيجاب مع هذا التعديل والانكباب على إيلائه ما يستحقه من المناقشة والدراسة باستقطاب أبعاد هاد التعديل المؤطر في دعم نسيج المقاولات الصغيرة جدا في تمويل المشاريع الصغيرة وحاجيات فئات عريضة من المجتمع المغربي تفتقر إلى مصادر تمويله بشروط موسعة، من أجل هذا تمت المصادقة على هذا النص القانوني بالإجماع. ولكن تبين كيف ما قلنا، السيد الوزير، من خلال الممارسة ومن خلال

وقد حرصت قوانين المالية المتتالية تمديد هاد الإعفاء لمدة خمس سنوات إضافية إلى أن تم اعتماد إعفاء خارج حدود هذه الضريبة بموجب قانون المالية 2017.

وقد أفاد السيد الوزير المالية من خلال تقديمه لهذا المشروع القانون بوجود دينامية وتطور للإنجازات التي حققتها جمعية السلفات الصغيرة على جميع المستويات، حسب المؤشرات الآتية وإلى غاية نهاية سنة 2017، بلوغ عدد المستفيدين من هذه السلفات الصغيرة حوالي 925 ألف مستفيد، مناصفة بين الإناث والذكور، حقق المبلغ الإجمالي للسلفات 6.6 دالمليار درهم فاقت نسبة الإستهلاك 96%.

وأمام هاد النتائج الإيجابية والمرضية والإقبال المتزايد على طلبات التمويل المقاولات الصغيرة جدا والراغبة في الحصول على سلفات تزيد قيمتها على السقف المحدود بمبلغ 50 ألف درهم وبناء على هذه الوقائع فإن هذه الحكومة مشكورة عمدة إلى تقديم تعديل على هاد السقف برفعه إلى مبلغ 150 ألف كحد أقصى لمبلغ السلف الصغير، ونحن من جهتنا كفريق أو كأغلبية نرحب بهذه المبادرة الإيجابية ذات الطابع الاجتماعي والإقتصادي والهادفة إلى توفير السلفات لفائدة المقاولات الصغيرة جدا ولدوي الدخل المحدود في الحصول على سلفات لتمويل المشاريع الصغيرة وتوسيع قاعدة زبناء هذا القطاع الواعد، ولهذا تركزى ما قامت به الحكومة من تقديم هاد النص التعديلي المادة الثانية من قانون السلفات الصغيرة.

السيد الوزير، في الحقيقة هاد المبادرة ديال التمويل مهمة جدا كتجيب واحد القيمة للإقتصاد الوطني، لأن التمويل مهم جدا تنشوفوا أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات اللي بدأت مقولة صغيرة ومن التعاونية ومن الجمعيات حتى وصلات لمقاولات international ولكن اللي خصهم ما يمكنش يبقا هاد الشي يتعطا كايين اللي تياخدو بمناسبة عيد الأضحى، الدخول



مهم بالنسبة إلينا في الفريق أولا من حيث المضمون لأن فيه تطور مهم ومطلوب من أجل الإستجابة لحاجيات شريحة واسعة من حدود الإمكانيات التمويلية، ولا سيما المقاولات الصغيرة جدا واعتبارا لها الجانب احنا كندعموا هاد التعديل اللي كنعتهروه جاء متأخرا واللي سبق أن عبرنا عليه وعلى الضرورة والضرورة لإعادة النظر في سقف هاد السلفات اللي ما كانش كيتعدى 50 ألف درهم.

ومن جهة أخرى أيضا، ما يمكن لنا إلا أننا نكونوا منساجمين مع مواقفنا السابقة والمواقف ديالنا اللي كانت كتدعم أي آلية من الآليات من أجل محاربة الفقر وهاد القانون احنا كيبان لنا بأنه جاء لمحاربة الفقر وحنا ضد الفقر، وبالطبع في نظام السلفات الصغيرة على علته قد حقق إنجازات مهمة في هاد المجال وحقق نجاحات لا يمكن نكرانها بالنسبة لفئات مجتمعية عريضة ولعل خير دليل على هاد النجاح هو الإقبال والطلب المتزايد والمضطر على هاد الصيغ من الصيغات التمويلية واللي تم إنشاءها 20 سنة من قبل بالرغم من ما شابها في مرحلة سابقة من تشكيك في مشروعيتها وشرعيتها من قبل البعض عن طريق الإتهام والدفع بطابعها الربوي، والحمد لله اليوم وكنحققو تقدم كبير في تجاوز هذا الإشكال، ما بقيناش كنسمعو بزاف تلك الدعوات والإتهامات وبالتالي ما بقيناش كنسمعو ولا كنعشوفو أي اعتراض لهاد الصيغة من صيغ القروض، واللي غير في الماضي القريب كانوا كيتهموه بأنه ربوي، لذلك كان هناك قبل عقد من الزمن من اعتبر تقنين السلفات الصغرى خرقا لحقوق الإنسان والديمقراطية وضربا للمنافسة الشريفة، واستغلالا لفقر المواطنين وإجبارهم على الإختيار بين أمرين أحلاهما مر، يا يتعاملوا بالربا المالي، يا يستمروا في الفقر والموت البطيء، وذلك أن الحكومات التي جاءت بهاد التقنين، وبهاد التعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد، كانت ترفض إدراج التعامل بالصيغة البديلة أي المشاركة والمراحة إلى آخره

بعض الممارسات أن هناك حاجة إلى تطوير الإطار القانوني للسلفات الصغيرة في اتجاه المساهمة في خلق الثروة بتمويل المشاريع المنتجة والقطع مع التمويل الموجه إلى الإستهلاك ماشي نديروا للناس باش نغرقوهم بالسلفات وكاين بعض المرات تيوصل هاد الشي حتى ل 23% وهذا يقتضي تعديل القانون الحالي وملاءمته مع الاحتياجات الحقيقية للإقتصاد الوطني وخلق الثروة ويكون واحد القانون اللي غادي يعطينا قيمة مضافة للإقتصاد الوطني.

وشكرا السيد الوزير وكيفا قلت لكم أن اللجنة راه صوتت بالإجماع، ولكن بشروط خاص الحكومة توفى الوعود ديالها لأن هذا مهم جدا عندنا الشباب ديالنا راه يعاني من قلة الشغل وهادي مناسبة باش نشجعوه باش تخلق المقاولات لأن هذا هو الطريق الوحيد ماشي التوظيف في الوظيفة العمومية، هذا هو الطريق الوحيد والمناسبة الوحيدة باش نشجعوا الشباب ديالنا باش يساهموا في الإختصاصات وباش نقضيو على هاد الظاهرة ديال هاد المشكل ديال التشغيل ونخلقوا مناصب وثروات في بلادنا، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة مريم وحساسة بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائبة السيدة مريم وحساسة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يسعدني أن أتدخل بإسم فريق الأصالة والمعاصرة في المناقشة العامة لمشروع قانون رقم 85.18 الذي يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغرى، بالرغم من أنه من حيث الشكل هو تعزيز بسيط جاء في المادة الفريدة إلا أننا كنعتهروه



النائبة السيدة مريم وحساة:

احتسب لي التوقيت السيد الرئيس الله يعطيك الستر..

السيد الرئيس:

السادة النواب، السادة النواب، نستمعو للسيدة النائبة، نستمعو للسيدة النائبة.

النائبة السيدة مريم وحساة:

الله يعطيك الستر، السيد الرئيس التوقيت، كيف ما قلت بأن التغيير الوحيد اللي كان هو أن هادوك اللي كانوا في الماضي القريب كانوا متربعين على كرسي المعارضة ولأو اليوم متربعين على كرسي الحكومة، وهذا هو التغيير الوحيد أقولها وأكررها، وبطبيعة الحال، وبطبيعة الحال تغيير هاد المقاعد مطلوب وضروري في أي ديموقراطية، ولكن الذي لا يتوافق مع هاد الديمقراطية هو المزايدات الدينية والشعبوية وتغيير المواقف والقناعات تبعاً للمواقع، طبعاً، السيد النائب، خليني نكمل الله يعطيك الستر.

السيد الرئيس:

السيدة النائبة، السيدة النائبة..

النائبة السيدة مريم وحساة:

طبعاً..

السيد الرئيس:

السيدة النائبة..

النائبة السيدة مريم وحساة:

نعم السيد الرئيس..

السيد الرئيس:

السيدة النائبة، تفضلي، تفضلي، راه..

على غرار ما هو معمول به على مستوى البنوك، طبعاً هاد الصيغ هي مطلوبة ومقبولة من الجميع، لكن غير بالنسبة للسلفات الصغيرة لأن مبلغ هاد السلفات يكون في أغلب الحالات بسيطاً جداً، وكيتراوح بين بضع مئات الآلاف الدراهم، فلا يتصور مثلاً كيف يمكن الدخول في عقد مراجعة في مشروع مثلاً ما كيتجاوزش 1000 درهم، لذلك كنتسائلو احنا اليوم، ألم يعد من حق المواطن الفقير أن يختار الصيغة التي يؤمن بها؟ ألم يعد ذلك بطشاً وقهراً حكومياً للمواطن والمجتمع واستهتاراً بمبادئه وقناعاته؟ اشنو اللي تغير داباً؟ فالمواطن لا زال هو المواطن نفسه، والمجتمع لا زال هو المجتمع نفسه، هو نفسه الذي كان يرفض في المعظم التعامل بالربا ولا زال، فما الذي تغير؟ أعتقد بأن التغيير الوحيد هو من كان يطالب بذلك في وقت من الأوقات، كان كيجلس فهاد القاعة في كرسي المعارضة، واليوم أمسى متربعاً على كرسي الحكومة، هذا هو التغيير الوحيد، ما كاين حتى شي تغيير آخر، وبطبيعة الحال، وبطبيعة الحال تغيير هاد المقاعد المطلوب، السيد..

السيد الرئيس:

السيد النائب، السيد النائب من فضلك، من فضلك، من فضلك، السادة النواب، السادة النواب..

النائبة السيدة مريم وحساة:

السيد الرئيس، هذه الكلمة باسم المعارضة، سبق أن تدخلتم، واللي بغى يقول شي حاجة يقولها، أنا كنتكلم باسم الفريق ديالي، واللي عندو شي تعقيب راه كاين الكلمات من بعد يعقب علي...

السيد الرئيس:

نستامعو، السيد النائب من فضلك، السيد النائب، السيد النائب، السادة النواب..



النائبة السيدة مريم وحساة:

غير ضمن ليا الهدوء في القاعة السيد الرئيس ونكملها. طبعاً كما أسلفنا فلنظام السلفات الصغيرة عيوبه ومثالبه وعلى رأسها مشكلة الفوائد التي تثقل كاهل المستفيدين من السلفات وهم شريحة شديدة الهشاشة والفقير ولا سيما فئة النساء القرويات والتي كيعاني عدد منهن من العجز عن السداد ومن مشكلة مداومة الاقتراضات وتراكمها، ولذلك جاء تعديل المادة 8 من القانون المتعلق بالسلفات الصغيرة بموجب القانون رقم 42.12، وكان له الأثر الجيد في التخفيف من هاذ الفوائد وبذلك بالتنصيص على أن تحدد الجازية القصوى المطبقة على عمليات السلفات الصغيرة بقرار يصدره الوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي المجلس الاستشاري للسلفات الصغيرة، واحتساب هذه الفائدة بناء على 4 عناصر وهي:

- تكاليف الموارد المالية ومصاريف التشغيل وتكلفة المخاطر وهامش الوساطة.

وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نذكر وكما تعلمون لعل الذكرى تنفع المؤمنين، أنه في يوم من الأيام تحت هذه القبة اقترح أحد الفرق النيابية كان حينها في المعارضة حلاً معقولاً ومنطقياً لمعضلة الفوائد في نظام السلفات الصغيرة وبالتحديد جاء ذلك الاقتراح المهم على لسان نائب محترم أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة السابقة مفاده أن يتم إعفاء كافة المستفيدين من السلفات الصغيرة من الفوائد المترتبة عليهم، وأن تتولى الدولة من الميزانية العامة تحمل مجموع هذه الفوائد، كإجراء تضامني ملموس للقضاء على الفقر..

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد النائب أحمد التومي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائبة السيدة مريم وحساة:

أنا غير التوقيت ديالي السيد الرئيس..

السيد الرئيس:

الوقت، الوقت، تفضلي السيدة النائبة..

النائبة السيدة مريم وحساة:

غير كيف ما قلت باش نأكد عليها عادود ثاني هو أن اللي ما كيتوافقش مع الديمقراطية..

السيد الرئيس:

السيدة النائبة تفضلي، تفضلي.

النائبة السيدة مريم وحساة:

قلت السيد الرئيس هو اللي ما كيتوافقش مع الديمقراطية هو المزايدات الدينية والشعبوية وتغيير المواقف والقناعات تبعاً للمواقع، طبعاً وكما أسلفنا..

السيد الرئيس:

السادة النواب السادة النواب، السيدات والسادة النواب، السيدة النائبة إيلا كان من الممكن..

النائبة السيدة مريم وحساة:

السيد الرئيس،

أنا غنتكلم ولكن حتى أنا يتضمن ليا الهدوء داخل القاعة، لأننا كنتكلم باسم فريق محترم..

السيد الرئيس:

السيدة النائبة كمللي المداخلة ديالك السيدة النائبة.



النائب السيد أحمد التومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كباقي الفرق يعني الفريق الاستقلالي تفاعل مع هاذ التعديل اللي هو تعديل في مادة واحدة في مشروع القانون، ولكن كانت مناسبة كذلك للتفاعل وللنقاش حول هاذ القطاع اللي هو قطاع السلفات الصغرى والمتوسطة، لأن تعرفو هاذ القطاع هو قطاع مهم يهدف إلى إخراج واحد الفئة يعني لا يستهان بها من دائرة الفقر والهشاشة إلى دائرة الإنتاج، تتعرفوأنه هاذ القطاع في قلب يعني الإدماج المالي، كنعرفو السيد الرئيس أنه هاذ القطاع يعني حظي يعني بدعم متواصل من تقريبا من جميع الحكومات بدءا بحكومة السي عبد الرحمن اليوسفي يعني في 1999 وذلك بالموافقة على هاذ القانون يعني 97.18 اللي حدد الإطار القانوني ديال عمل هاذ الجمعيات، كذلك قانون 41.12 اللي اعطى واحد المرونة كبيرة يعني لهاذ المؤسسات ديال السلفات الصغرى عطاها حتى يعني الإدماج فيما بينها وذلك للإستمرار في عملها، مرورا بقانون 103.12 ديال قانون الأبنك اللي أعطى واحد الأفق يعني كبير لهاذ المؤسسات إلى الإرتقاء حتى إلى يعني إلى شركات والإستثمار إلى شركات ديال التمويل يعني الشركات، كذلك اللي هي تحت الوصاية ديال بنك المغرب واللي غادي يعود يعطيها واحد المراقبة أكبر إلى آخره في عملها ونجاعة أكبر.

السيد الرئيس،

هاذ القطاع عرف واحد العدد ديال النجاحات وكذلك بعض انتكاسات، يعني اللي كنعرفو أنه من بين 15 يعني مؤسسة ديال القروض يعني الصغرى في العالم 3 مغربية، يعني هذا نجاح كبير ولكن كايين كذلك بعض تعثرات اللي كانت أنا تنقول نتيجة ديال

واحد يعني واحد النمو سريع ديال القطاع بين 2007-2010، اللي كانت يعني مناسبة ديال تصحيح بعض الإختلالات اللي كانت كتشوب هاذ القطاع، هاذ القطاع اللي مهم السيد الرئيس، أولا فيه واحد تقريبا أكثر من مليون مستفيد يعني 7 ديال المليار ديال الدراهم اللي كتوزع كقروض، هذا شيء مهم رغم وباقي بزاف ما يدار لأنه المناظرة ديال الصخيرات اللي كانت كتحدد واحد الأفق ديال 2.3 مليون اللي خصها تكون في أفق 2020، وكذلك توزيع ما يزيد على 25 مليار اللي كتتمثل تقريبا واحد 3% من مجموع القروض يعني الوطنية اللي موزعة على الإقتصاد الوطني، جوهر هاذ المشروع السيد الرئيس، هو يعني هو الرفع من سقف يعني السلفات الصغيرة من 50 ألف درهم إلى 150 ألف درهم، تتعرفو هذا يعني un seuil مهم جدا ولكن يعني التساؤل ديالنا هو واش هاذ المؤسسات ديال الصفقات الصغرى واش هي مؤهلة؟ يعني إيلا ما بغاتش تولى ذيك الساعة يعني مع شركات يعني صغرى des tpe خصها تشوف business plan خصها تشوف واحد العدد ديال الأمور، إذن خصنا هاذ القضية ديال التأهيل يعني العنصر البشري وتأهيل الحكامة خصها تكون ضرورية، لأنه si non لأنه كايين راه ما يزيد على 2.5 ديال المليون ديال المؤسسات الصغيرة، يعني الصناعية الصغيرة اللي كايينة في secteur informel اللي غتحتاج لهاذ الدعم ديال هاذ المؤسسة هذا شيء مهم جدا، إذن التأهيل المهني احنا خذينا واحد l'assurance من السيد الوزير أنه غادي ينكب وهذا وكذلك بنك المغرب غادي ينكب على هاذ الموضوع، كنتجيو السيد الرئيس، يعني سعر الفائدة اللي كان واحد العدد ديال السادة والسيدات النواب اللي ثاروه وهذا شيء يعني مهم جدا، ولكن تشوفو أنه خص يكون واحد المجهود، ولكن كذلك خصنا نرتقيو بهاذ المؤسسات لأنه هاذي تقريبا 20 عام تقريبا وهي تقريبا جمعيات خصها واحد الوقت ترتقي إلى يعني إلى



صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 85.18 يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة .
نمر الآن إلى مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية،
تفضل السيد الرئيس .

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، غير فقط للتذكير على الإتفاق اللي تم على هذا المشروع قانون ديال السلفات الصغرى اتفقنا في الندوة ديال السيد الرئيس مع السادة الرؤساء ديال اعتماد الأغلبية والمعارضة، التزمنا كأغلبية والمعارضة هذا حقها تغيرات قواعد اللعبة لذلك أنا تنطالب بالحق في تفسير التصويت..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (نقطة نظام):

على كل الإتفاق أغلبية ومعارضة نعم ودابا ما خرجناش من الأغلبية والمعارضة والتوقيت المخصص للأغلبية هو نفس التوقيت المخصص للمعارضة واحنا قسمناه إلى شطرين خمسة خمسة دقائق بدل عشرة اللي اتفقنا عليها السيد الرئيس .

السيد الرئيس:

السيد الرئيس السي الأزمي متشبت بما تم اقتراحه من طرفكم.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، وهذا حقنا في النظام الداخلي بالتوقيت اللي بغيتبوا بلا.

أبنك يعني لتمويل المقاولات الصغرى أو يعني شركات يعني بنكية صغيرة خصها ترتقي si non راه ما غاديش يعني تتؤدي ديالها، كذلك كترهنوك السيد الوزير كذلك على أنه هاذ المؤسسات لازم تعتمد نظام الرقمنة، راه شيء مهم، ولا البيانات الكبيرة big data لأنه باش نعرفو واحد يعني واحد المستفيد بعدا خصنا نعرفو أشنا هو يعني الأنماط ديالو يعني أشنا هي les habitudes ديالو يعني نشوفو أشنا هو المشاريع اللي يمكن هو يقدر عليها واللي ما يقدر عليها، لأن هذا ضروري أن الرقمنة واحد النظام كذلك مهم، كذلك لا بد من تأهيل الموارد البشرية لأنه إيلا درنا الرقمنة والمواد البشرية هذا الموارد البشرية راه غادي نقصو حتما يعني من سعر الفائدة لأنه سعر الفائدة هو يعني كلفة ديال، بالنسبة المستقبل السيد الرئيس، كنشوفو أنه يعني خصنا نرتقيو بهاذ المؤسسات يعني إلى ما هو يعني أكبر حتى تحصل على التمويل وكذلك يعني حكامه جيدة وخصنا حتى نديرو حتى الاستثمار الخارجي خص يكون فهاذ الميدان كذلك هذا شيء مهم، كذلك كنبطبوأنه تعقد واحد المناظرة على أي شكرا السيد الرئيس كاين بزاف ما يتقال، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، شكرا لجميع المتدخلين. والسيدة المتدخلة.
نمر الآن إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

المتنعون: لا أحد

يمكن المحكمة الإدارية السي عبد الله بووانو، السيد الرئيس فهي أكبر.



السيد الرئيس:

السيد الرئيس طلبتم الكلمة لا؟

النائب السيد محمد اشورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة
(نقطة نظام):

آه السيد الرئيس إذا سمحتم.

السيد الرئيس:

تفضل.

النائب السيد محمد اشورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة
(نقطة نظام):

فعلا كان إتفاق السيد الرئيس أغلبية ومعارضة ولكن ما عمرنا اتفقنا على أنه الأغلبية تعطي متدخل واحد أو جوج أو ثلاثة، بالإمكان الأغلبية أيضا أن تقسم مداخلتها إلى العدد الذي تشأه ما كاين حتى إشكال، ولكن حتى لا كان هاد الشي هذا مستقبلا الإجتماع اللي غادي نديروا مع الرؤساء ومع السيد الرئيس يمكن لنا نتأفقوا على شي حاجة أخرى وإيلا بغانا نديروا تفسير التصويت يعني كيظهر ليا اللي هو غادي يطالب هاد القضية وبجدة هو المعارضة، شكرا.

السيد الرئيس:

على كل أنا إيلا اسمحتم السيدات والسادة النواب، السيد الوزير، أنا فهمت نقطة نظام من زاوية أخرى مرتبطة بأهمية الموضوع، هاد المشروع دالقانون خاص بفئة معينة من المقاولات الصغرى التي تعاني مشاكل متعددة، فإذا لم يكن هناك مانع وانطلاقا من ضوابط النظام الداخلي سيكون من المفيد سيكون من المفيد تفسير التصويت ولكل السيدات والسادة النواب الحق لكن في دقيقتين في دقيقتين التفسير موقف كل فريق أو كل طرف كل نائب أو نائبة لكم الكلمة السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة

والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

هذا القانون عندو تاريخ قانون ديال السلفات الصغرى من 97 ولا شي واحد غيتكلم عليه هو الفريق الذي يعنيه، لأنه مطلوب من المجلس ماشي يجي شي واحد يبدى يرجع للورق ديال واحد الحزب ويبدى يقرى فيهم ويجي يقرى إيلا عندوشي ما يقترح يقترحو على الشعب المغربي كحلول عملية لمشاكله هذه الأولى، ثانيا الكلام عن الربا الربا حرام بالنص القرآني وهاد الدولة هادي الثوابت دياها الجامعة فيها الدين الإسلامي السماح والوحدة الوطنية المتعددة الروافد والملكية الدستورية والإختيار الديمقراطي، إيلا شي واحد تيقول بأنه الربا غير حرام يجي يقولو دابا للشعب المغربي، نحن نقول أن الربا بنص قرآني حرام، المسألة الثالثة في 97 تقال هاد الكلام ديال الربا، ولكن كان الكلام كذلك عن إدماج البنوك التشاركية وإدماج مجموعة من الآليات التي تتيح لعموم الشعب المغربي أن يختار وتم ذلك في 2013 الآن المغرب وقبلا آنذاك بأنه لا، قيل اللي رجع للنص د الربا ورجع كذلك لما قيل عن البنوك التشاركية، لا، وأن هذا لا يمكن أن يكون ولا يوجد، اليوم المغرب يتوفر على البنوك التشاركية، ويتوفر على آليات تتيح التمويل لعموم الشعب المغربي، إذن من نرجعوا ثالثا وأخيرا هاد الحزب ديال العدالة والتنمية اللي تيهكم بزاف واللي تترجعوا للوثائق دبالو، استافدو منه في أمور أخرى، استفيدوا منه، قراو قراو الوثائق دبالو، قراو النظام الأساسي دبالو تبعو الديمقراطية الداخلية دبالو وديوها في شغالكم.



السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، السيد الرئيس، السيد الرئيس تفضل، تفضل غادي نستامعوا للسيد الرئيس، السيد النائب تفضل، السيد الرئيس السي أشرورو، السيد الرئيس تفضل، الكلمة للسيد الرئيس أشرورو.

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

إذن هنا ما كيبان حتى الحكومة بغات تحيد لنا حتى الصوت هو اللي بقى، بغات تحيدو لنا إذن السيد الرئيس كنطلب منه باش يسحب الكلام ديال ديوها في شغالاتكم، هذا شغلنا هذا شغلنا هذا هو اللي كنديرو، باش نراقبوا الحكومة وغادي نرجعوا للتاريخ وتنجعوا للور بلاقي السيد الرئيس السيد الرئيس تنطلبوا منكم باش تسهرو على تطبيق النظام الداخلي، تفسير التصويت ماشي هو هذا اللي قال السيد الرئيس، وتنطلبوا من السيد الرئيس باش يسحب هاد الكلام.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة السيدة النائبة، تستامعوا لبعضنا، تستامعوا لبعضنا في إطار الاحترام، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الرئيس، هذا البرلمان نحن من يشرع للأمة، دورنا أساسي اليوم على ثلاثة المستويات، نحن نراقب الحكومة في حضورها وغياها وأدائها، ماشي شغلك ماشي شغلك..

السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

أنا كنتحترم الفريق ديالك، ولكن اللي غادي يهضر معايا بالصواب نجاوبوا بالصواب اللي غيقلل علينا الحيا غنقلو عليه الحيا..

السيد الرئيس:

نستمعوا لبعضنا السادة النواب، هذا مشروع قانون مهم جدا وصوتنا عليه بالإجماع، فهاد الروح ديال الإجماع تبقى فائدة، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الرئيس،

نحن نعمل على تقييم السياسات العمومية، ونحن نشرع للأمة..

السيد الرئيس:

السيدة النائبة، نستمعوا لبعضنا. راه هاد التعاليق هي اللي ما كتساعدش على مواصلة النقاش، من فضلكم. نستمعوا لبعضنا نستمعوا السيدة النائبة.

النائب السيد عدي بوعرفة:

السيد الرئيس السيد الرئيس إيلا سمحتي لي، رئيس الحكومة السابق هو من عمل على الإشراف على الانتخابات، يعني في الجانب السياسي، وزارة الداخلية هي التي اشرفت على الجانب التقني للانتخابات، دائما كنعادو الانتخابات، إيلا كاين شي كلام يجب أن نحمل المسؤولية لرئيس الحكومة السابق، هو الذي كان مشرفا وبطلب منه الإشراف السياسي على الانتخابات، وزارة الداخلية كانت المشرفة التقنية على الانتخابات، باش إيلا كان هناك مشكل معين فهاد الانتخابات، كاين القضاء، أنا اللي كنتطلب من الفريق وطلب جلاله الملك، هنا، كأغلبية وكمعارضة،



أش كيقول. السيد الرئيس خذا نقطة نظام، غادي نستمعو لبعضنا، نشوفو السيد الرئيس أشنو غادي يقول، باقي ما سمعناش، لا ولكن حنا صوتنا على مشروع قانون بالإجماع بالإجماع. ولهذا نحافظو على هاد الروح ديال الإجماع بالنسبة لما تبقى، خاصة أمامنا مشروع قانون مهم، السيد الرئيس لكم الكلمة.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

إيلا غنتعاملو، غنتعاملو بنفس الميزان، السيدة النائبة المحترمة ملي طلعات وهي متوجهة للفريق لفريق العدالة والتنمية باتهامات في النيات، إيلا شي واحد غيسحب، هي تسحب المداخلة ديالها.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب، تفضل السيد الرئيس، تفضل.

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

السيد الرئيس، كان بالإمكان نعالجو هاد المشكل كيما كنديرو دائما، ولكن هاد تفسير التصويت اللي ما كناش كنديروه ولينا كنديروه هو اللي خسّر هاد الشي السيد الرئيس..

السيد الرئيس:

أنا معك.

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

وبالتالي باش يقول لنا السيد الرئيس ديوها في شغالاتكم، كيظهر لي كان يمكن يمشي واحد المنصة ويقول اللي بغا ولكن باحترام،

أن نستحضر هموم الوطن. حنا لهم ديالنا أن نناقش جميع القضايا، وبدون استثناء، في الاحترام التام المتبادل، ولكن بقناعات، يجب أن نحترم، نحن في حزب الأصالة والمعاصرة نحترم جميع الفرق في مداخلاتهم، ما عمرنا ما قاطعنا شي واحد فالتدخل ديالو، كيفما كان، ولكن رغم ذلك بغينا الإحترام المتبادل. إيلا كايين الإحترام الغير المتبادل غنرجعو للصيغة اللي قال جلالة الملك هنا: "لماذا الانتخابات؟ ولماذا الحكومة؟ ولماذا البرلمان؟". نحن دولة ديال المؤسسات وديال المواطنة، يعني دولة ديال احترام حقوق الإنسان، نحترم بعضنا البعض ونتعاونو بعضنا لبعض، وحتى واحد ما يتزايد على واحد..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، نمر الآن إلى مشروع قانون..، السيدة النائبة، السيد الرئيس..

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

ما يمكنش نستمر إيلا ما تسحبات هاديك الكلمة ديال ديوها في شغالاتكم، إيلا ما تسحباتش ما يمكنش نستمر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس تكلم، السيد الرئيس، السيد الرئيس الأزمي تفضل.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

اسمح لي السيد الرئيس باش يكون بيناتنا..

السيد الرئيس:

الجلوس من فضلكم، السيدة النائبة، راه مازال الطريق طويلة، طويلة علينا جميعا، الله يهديك، نستمعو لبعضنا، نستمعو لبعضنا، نستمعو لبعضنا، باقي ما سمعناش السيد الرئيس



السيد الرئيس:

أنا، أنا، تفضل، تفضل السيد النائب، تفضل السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري (نقطة نظام):

السيد الرئيس، في البداية.. السيد الرئيس، راه خذينا الكلمة بغينا نهدأو النفوس، الله يجازيكم بخير..

السيد الرئيس:

نستمعو للسيد النائب

النائب السيد هشام المهاجري (نقطة نظام):

في البداية، خصنا نشيرو بأن السيدة النائبة دكتورة باحثة، ومن حقها ما دامت في مجلس النواب بأنه تبحث في جميع ما يروج واخا قبل ديك النهار صوتت على قانون قبل ما تزداد هي، وإيلا كانت المواقف السيد النائب، السيد الرئيس المحترم كتغير هداك ماشي ذنب ديال السيدة النائبة، لأنه ذكرتها وإيلا ألمكم تذكروا التاريخ وتذكر التعديلات اللي تطرحات هذا شغلکم السيد النائب، اسمح لي..

السيد الرئيس:

السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري (نقطة نظام):

هذا من حقها.

السيد الرئيس:

نمر الآن السيد النائب، السيد النائب، السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري (نقطة نظام):

السيد النائبة لم تسع للفريق المحترم.

ولكن ديوها غي شغالاتكم حتى أنا غادي نقول لهم ديوها فشغالاتكم وغادي نوصلو فين؟ ولكن انا شحال من مرة، شحال من مرة...

السيد الرئيس:

السادة النواب، السادة النواب..

النائب السيد محمد اشورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

(نقطة نظام):

قلت حتى أنا غادي نقول، ما قلتش، الإخوان..

السيد الرئيس:

السادة النواب، السادة النواب..

النائب السيد محمد اشورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

(نقطة نظام):

إذن السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السادة النواب، السادة النواب، تفضل السيد الرئيس،

النائب السيد محمد اشورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

(نقطة نظام):

أنا أكثر من مرة هنا..

السيد الرئيس:

صحيح

النائب السيد محمد اشورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

(نقطة نظام):

إعتذرت للجميع، جميع النائبات والنواب، ولكن التحلي بالمسؤولية وبالأخلاق يقتضي أيضا لما يخطأ الانسان يقدر يعتذر، والاعتذار تا هو راه فضيلة السيد الرئيس.



السيد عبد اللطيف لودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وآله وصحبه،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر
لكم ولكافة السيدات والسادة النواب المحترمين عن إمتناني
وتقديري لما تولونه من إهتمام بالغ ودعم متواصل لقضايا الدفاع
الوطني سواء أثناء مناقشة مشاريع القوانين التي تخص هذا القطاع
أو من خلال دراسة ومناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني
في إطار المصادقة على القانون المالية لكل سنة. كما يسعدني بهذه
المناسبة أن أقدم لرئاسة لجنة إلى السيدة المقررة بمجلسكم الموقر
بخالص الشكر والإمتنان على حسن إدارة أشغال هذه اللجنة،
للسيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة عن كامل تقديري
لمشاركتهم القيمة والمتميزة وانخراطهم الإيجابي في مناقشة مشروع
قانون الخدمة العسكرية.

وفي هذا الإتجاه تفضل السيدات والسادة أعضاء اللجنة بتقديم
تعديلات ساهمت في إغناء نظام مشروع هذا القانون وتحقيق
الإجماع حول النص، حول هذا النص الذي ما هو إلا تعبير عن
التقدير الكبير الذي يكتنه نواب الأمة للمؤسسة العسكرية،
الحصن المنيع للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، تحت الإمرة
الرشيدة، لصاحب الجلالة، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب
العامة للقوات المسلحة الملكية، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الرئيس:

السيد النائب، نمر الآن.

النائب السيد هشام المهاجري (نقطة نظام):

ما غاديش ننسحبوا من الجلسة.. عندنا غير القانون ديال
العسكر، غنسحبو غنسحبو.

السيد الرئيس:

السيد النائب، السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري (نقطة نظام):

كملوا بوحدكم..

السيد الرئيس:

السيد النائب، نرفع الجلسة لعشر دقائق، غادي نرفعو الجلسة.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

نستأنف أشغال الجلسة وأخبركم بأنه تم اجتماع رئيسات ورؤساء
الفرق والمجموعة النيابية، وتقرر ما يلي: أولاً اعتبار أن الديمقراطية
يجب أن تحترمها بعض الضوابط في سياق تدبير حضاري
للإختلاف على أساس احترام كل الأراء، ثانياً استئناف أشغال
الجلسة على أساس تقديم اعتذار للجميع وخاصة لكل نائب أو
نايبة أو فريق اعتبر أن تم المس في كرامته واختياراته.

نمر الآن إلى مناقشة مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة
العسكرية الكلمة للسيد الوزير.



وسائل أخرى للتواصل، وستمكن هذه الوسائل من إبراز مختلف مجالات التكوين والمساطر المتبعة لاختيار المجندين، إضافة إلى كل المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المعنيين بالخدمة العسكرية وذويهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يقر مشروع القانون مبدأ إخضاع المواطنين والمواطنات الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و25 سنة للخدمة العسكرية خلال مدة محددة في 12 شهرا، مع إمكانيات المناادة على الأشخاص البالغين أكثر من 25 سنة، والذين استفادوا من الإعفاء لأداء خدمة عسكرية إلى حين بلوغهم 40 سنة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن فوج المجندين برسم سنة 2019 لن يتعدى 10.000 مجند، وقد أخذ بعين الاعتبار في تحديد هذا العدد الغلاف المالي الذي حظي بموافقتكم في إطار قانون المالية لسنة 2019 الحاجيات اللوجيستكية والبنائيات والمرافق الضرورية بالإضافة إلى الموارد البشرية التي ستؤطر وتشرف على جميع مراحل عمليات التجنيد، ومن أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج سيتم خلال تحديد مسطرة الإحصاء اعتماد مبدأ الترشح لتلقائي لأداء الخدمة العسكرية، وعلى العموم وهذه الفئة من المواطنين هي مجندة بطريقة أخرى، إذا تساهم في اقتصاد البلد ومساعدة وإعانة أسرهم داخل المغرب ولا ننسى في هذا الإطار حجم التحويلات المالية التي يقومون بها لفائدة بلدهم و لفائدة عائلاتهم، كما سيتم كذلك خلال تحديد مسطرة الإحصاء اعتماد مبدأ الترشح التلقائي لأداء المواطنين للخدمة العسكرية، ومراعاة خصوصية العنصر النسوي لا من حيث شروط الإيواء والإقامة ولا من حيث التأطير المناسب للنساء المجنندات الناس في إطار الخدمة العسكرية، وقد حدد نص مشروع القانون

إن إعادة العمل بالخدمة العسكرية، يأتي تنفيذا للتعليمات السامية، لصاحب الجلالة، وإنسجاما مع أحكام الفصل 38 من الدستور، الذي ينص على مساهمات المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد، واعتبارا لذلك، فقد تمت صياغة مضامين مشروع القانون المعروض على أنظاركم للمناقشة والمصادقة عليه وفق مرتكزات تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الدستور من خلال تلازم بين حقوق وواجبات المواطنة، ومن خلال استحضار أفضل الممارسات الدولية والتشريعات القانونية الوطنية السابقة في هذا المجال، وتتجلى أهم الأهداف المتوخاة من مشروع القانون في ما يلي:

أولا- إذكاء روح الإنتماء للوطن في إطار التوازن بين حقوق وواجبات المواطنة وتعزيز روح التضحية ونكران الذات والإعتماد على النفس لدى الشباب المغربي، واستعدادهم الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية والدود عن استقلاله وسيادته، التجنيد واجب وطني ومدرسة لزرع قيم المواطنة وتقوية الإحساس بالإنتماء إلى الوطن؛

ثانيا- بناء وتعزيز التماسك الوطني والتمازج الإجتماعي بين الأفراد المكونة للأفواج الذين سيتم انتقاءهم من جميع جهات المملكة ومن مختلف شرائح المجتمع، كما تم التأكيد على ذلك في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية للبرلمان؛

ثالثا- فتح فرص اندماج الشباب المغربي في الحياة المهنية والإجتماعية عبر منح المجندين تكوينا عسكريا ومهنيا، وتربيتهم على التحلي بالإنضباط والشجاعة وتقوية الروح الإلتزام والمسؤولية، واحترام المؤسسات وتنظيم الوقت واستثماره، ومن أجل توضيح هذه الأهداف وتفسير مقتضيات مشروع هذا القانون والنصوص التطبيقية المتعلقة به سيتم غيلاء أهمية كبيرة للتواصل مع المواطنين عبر فتح بوابة على الأترنيث واللجوء إلى



المحترمين، أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على حسن اهتمامكم وعلى ما تولونه من دعم دائم وتقدير كبير لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، لما تقوم به من أعمال جليلة تحت الإمرة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأعز أمره، أشكركم على حسن إصغاءكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، وأشكر كذلك السيدة المقررة، مقررة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، السيدة النائبة عبلي بوزكري، وأفتح باب المناقشة لإعطاء الكلمة للسيد النائب جواد عراقي باسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد جواد عراقي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سائر الأنبياء والمرسلين وعلى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أزكى الصلوات والتسليم، آمين آمين والحمد لله رب العالمين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

بداية وأنا في سبيل تناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بخصوص مشروع قانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية، لا بد أن أستحضره تقدير واحترام واعتزاز المغاربة قاطبة بمؤسستهم العسكرية مجسدة في القوات المسلحة الملكية بجميع فروعها وأنواعها، ومشيدا بجهود وإنجازات هاته المؤسسة العتيقة،

كذلك الحالات التي يمكن أن تمنح فيها الإعفاءات والإستثناءات من الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى أنه أقر واجبات وحقوق المجندين طوال مدة الخدمة العسكرية.

وفي هذا الإطار يكفل لهم المشروع الحق في تقاضي أجرة وتعويضات والإستفادة من التغطية الصحية ومعاض الزمانة والتأمين عن الأضرار التي يمكن أن تلحقهم خلال مدة الخدمة العسكرية، مع تكفل الدولة بدفع المساهمات المستحقة عليها، وعلى المجندين وكذا لمجانبة التغذية واللباس والعلاج في المستشفيات العسكرية.

ومن أجل حسن تطبيق نظام الخدمة عسكرية، ينص المشروع على بعض المقتضيات الجزرية والتي يرجع أمر البت فيها للمحاكم العادية بالنسبة للمخالفات التي تم تسجيلها قبل التجنيد كعدم الإستجابة لاستدعاء الإحصاء أو الإنتقاء الأولي دون سبب مقبول أو عدم الإستجابة للأمر الفردي أو العام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يتضح مما سبق ذكره على أن خلال العسكرية تروم أساسا تعزيز قيم المواطنة من خلال تقوية روح الإنتماء للوطن وتعزيز روح التضحية والإعتماد على النفس لدى الشباب المغربي وتربيتهم على تعزيز التماسك الوطني والتناجل الاستماعي بين المجندين، وفتح فرص اندماجهم في الحياة المهنية والإجتماعية وتكوين وتدريب قاعدة من القوات الإحتياطية من أجل اللجوء لها عند الضرورة للمساهمة في الدفاع عن حوزة الوطن والتصدي لكل المخاطر الأمنية ومواجهة الكوارث الطبيعية أو غيرها، كل هذه الأهداف النبيلة لا يمكن إلا التشبث بها والإلتفاف حولها وذلك بتحقيق إجماع لمجلسكم الموقر حول نص مشروع هذا القانون، وفي ختام هذا العرض أسمحوا لي السيد الرئيس والسيدات والسادة النواب



بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية انتهى كلام صاحب الجلالة.

لقد أفضى النقاش السيد الوزير، لقد أفضى النقاش الجاد داخل اللجنة إلى نتائج إيجابية تجلت في تعديلات قبلتها الحكومة مشكورة منها المادة 14 التي قدمنا تعديلا بخصوصها يحمي حق المجندين في المشاركة في المباريات التي يعلن عنها خلال مدة الخدمة العسكرية وهذا نعتبره مكتسب مهم يعني يحمي حقوق المجندين، كما تقدمنا بتعديل في المادة 11 يقضي بتحويل المجندين المصابين بعاهات لازمة، عن إصابات أو أمراض نتجت أو استفحلت بفعل الخدمة العسكرية أو بمناسبة القيام بها، الحق في الاستفادة من معاش الزمانة ضمن الشروط المقررة في التشريع المتعلق بالمعاشات العسكر عن الزمانة، وهذا كذلك نعتبره يعني إنجازا مهما في إطار الحقوق المخولة للمجندين، غير أن النتائج الحقيقية السيد الوزير ستكون وحدها الكفيلة بقياس درجة الصلة الفعلية بين الخدمة العسكرية وبين ما جاء عنها في الخطاب الملكي السالف الذكر، لذا نأمل أن تفكروا من الآن السيد الوزير في إعداد تقارير تقييم منتظمة عن الخدمة العسكرية تمكن من متابعته نجاعتها القانون موضوع هذه الجلسة التشريعية، كما أن مشروع قانون الخدمة العسكرية لم يحظ بالأسف بما يكفي من نقاش عمومي الشيء الذي فتح الباب أمام توجسات وتخوفات وتأويل البعض، وهنا نشيد بما صرحتم به الآن في هذه القبة من أنكم سوف تنظمون حملة تواصلية حقيقية تشرح مرامي هذا القانون المهم، الذي يقضي بخدمة وطنية معتبرة. إذن فعلا ننتظر أن تصل هذه التوضيحات إلى المجتمع ككل، كما أن مشروع الخدمة العسكرية من جهة أخرى، يعني، ركز على النصوص التنظيمية التنظيمية وهذا قد يكون، يعني، ربما عليه ملاحظات.

ولكن الآن ما ننتظر هو أن تأخذ هذه النصوص التنظيمية، وأن يأخذ تنزيلها يعني على أرض الواقع، أثناء عملية الإنقاء بصفة

وبتضحياتها الجسام من أجل حماية الوحدة الترابية، وحماية أرواح وممتلكات المواطنين والمواطنات، والمساهمة في عملية حفظ السلام الأممية، وغير ذلك من المهام البطولية الصعبة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، تحت القيادة السامية، لصاحب الجلالة، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، ومن هاته المهام المشرفة أخص بالذكر المساهمة في مهام حفظ السلام بمختلف القارات وخصوصا القارة الإفريقية، والمستشفى الميداني الطبي الجراحي الذي أقامته القوات المسلحة الملكية بأمر مولوي بغزة لتقديم العلاجات الضرورية للجرحى والضحايا المدنيين المصابين جراء الإعتداءات الإجرامية للآلة الصهيونية الغاشمة بتزامن مع شهر رمضان الأخير، تلك الإعتداءات التي أضحت قاعدة لا تحيد عنها إدارة الكيان الإسرائيلي المحتل في فلسطين عموما و بقطاع غزة بصفة خاصة.

السيد الوزير، إن الجدية والمسؤولية الواجبتان اللتان طبعتا اجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وهي تناقش مشروع القانون الذي بين أيدينا، إنما أملها حرص اللجنة على المساهمة في تجويد هذا المشروع بما له من أبعاد قانونية وحقوقية وإجتماعية بل وثقافية وسياسية واقتصادية أيضا، حتى تبقى الخدمة خدمة عسكرية محطى، وأن لا تحيد كما يتوجس من ذلك البعض عن الأدوار الواضحة التي سطرها الخطاب الملكي عند افتتاح السنة التشريعية الحالية، والذي جاء فيه: "إن التوجيهات العامة التي قدمناها بخصوص قضايا التشغيل والتعليم والتكوين المهني والخدمة العسكرية تهدف للنهوض بأوضاع المواطنين وخاصة الشباب وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم"، فالخدمة العسكرية يقول صاحب الجلالة، تقوي روح الإنتماء للوطن، كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والإجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والإلتزام. وهنا يجب التأكيد أن جميع المغاربة معنيون دون استثناء سواسية في أداء الخدمة العسكرية، وذلك



العسكرية تقع بالأساس على عاتق قطاعات التشغيل والتعليم والتكوين المهني والثقافة، فإذن لا يجب أن تكون أن تركز الحكومة إلى الخدمة العسكرية في إعداد الشباب إلى تحمل المسؤوليات التي تنتظرهم بل هذه الخدمة لن تكون إلا عنصرا مكملا للعمل الحكومي في هذا الصدد.

وفي الأخير السيد الوزير، نجد ثققتنا في السلطات العسكرية ولا يخالنا شك في أنها ستنجح في ترجمة الأهداف المتعلقة بالخدمة العسكرية، التي جاءت في الخطاب الملكي إلى واقع حقيقي، وأن نرى في القريب العاجل إن شاء الله تعالى يعني تلك النتائج ولقد حققت أو تحقق كلها إن شاء الله، وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة منى أشريط باسم الفريق الأصالة والمعاصرة.

النائبة السيدة منى أشريط:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة التصويت على مشروع قانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية، وهي مناسبة هامة ستمكننا من تقديم وجهة نظرنا في هذا المشروع النوعي داخل هذه الجلسة. في البداية لا بد أن نستحضر السياق الوطني الذي جاء فيه هذا المشروع، حيث بلادنا تواصل قطع أشواط هامة على درب ترسيخ الحقوق والحريات وبناء قيم المواطنة الحققة، وتوطيد مؤسسات دستورية في إطار دولة حديثة تركز على إرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية

خاصة واقع الحال الحقوقي والاجتماعي والإقتصادي والثقافي منطقة بمنطقة بل حتى حالة بحالة أحيانا، ذلك أن التقصير في هذا الشأن قد يفضي في كثير من الحالات إلى عكس ما تهدف إليه الخدمة العسكرية، لأن الكل في التنزيل والكل في التفعيل، وهنا نؤكد السيد الوزير على أن ما يمكن أن نعتبره ثغرة قد تحللت مشروع القانون وتتعلق بحقوق المجندين المنتسبين إلى القطاع الخاص، الذين قدمنا بشأنهم اقتراحات تضمن حقوقهم المهنية والاجتماعية بعد انقضاء مدة الخدمة العسكرية، وإذا قمنا بهذا فلأننا نستحضر ما نتج عن هذا، عن مثل هذه الثغرة في القانون السابق، يعني، المرسوم الملكي بمثابة قانون سنة 1966 حيث انقلبت حياة بعض المجندين، بل كثير من جند من المجندين الآتين من القطاع الخاص بصفة خاصة رأسا على عقب، يعني، جراء فقدان أوضاعهم المهنية بعد أن انقضت الخدمة العسكرية، وهذا جاء كان باختلاف ما اعتمده الحكومة بالنسبة لموظفي وأعاون الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية وباقي الهيئات الخاضعة لأحكام القانون رقم 69 المتعلق بالمرابطة المالية للدولة على المنشآت والهيئات الأخرى، حيث نصت المادة 14 من قانون من مشروع القانون صراحة وبكل وضوح على أنهم يحتفظون في إطارهم وإدارتهم الأصلية بجميع حقوقهم، لا سيما الحق في الترقية والتقاعد والأجرة والحماية الاجتماعية، فإذن، يعني، المغاربة هم سواسية أمام القانون لهم نفس الحقوق، لهم نفس الواجبات، وبالتالي يعني من حق القطاع الخاص أن يحظى بمثل هذه الحقوق.

ولكن سجلنا كذلك أثناء النقاش في اللجنة وهنا من هذه المنصة على أنكم يعني سوف تأخذون بعين الاعتبار تلك الحالات عند الإنتقاء.

إذن من جهة أخرى السيد الوزير، يعني يجب على الحكومة أن تعي جيدا أن جل الأهداف التي حددها الخطاب الملكي للخدمة



السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد شكلت المناقشة العامة والتفصيلية لهذا المشروع داخل اللجنة فرصة مواتية لتعزيز قناعتنا بأهمية هذا المشروع خاصة بعد الحوار الشفاف والصريح الذي كان لنواب الأمة مع السيد الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني والذي استطاع تبديد الكثير من المخاوف وملاً العديد من مناطق البياض التي كانت داخل هذا القانون، وبالقدر الذي نعبر عن ارتياحنا اليوم من مضمون هذا القانون، بالقدر نفسه نحمل الحكومة مسؤولية القلق والمخاوف والفرع الذي أحدثه هذا القانون وسط الشباب ووسط الرأي العام المغربي وذلك نتيجة أزمة تواصل مع الرأي العام ليس في مضمون هذا القانون وحده، ولكن في العديد من القضايا المجتمعية التي جعل ضعف تواصل الحكومة بشأن قضايا بشأنها قضايا توترات واحتقان اجتماعي لم يكن ليحدث لو قامت الحكومة بدورها التواصلي الفعال مع الرأي العام.

وفي هذا السياق، نشتم عالياً تصريح السيد الوزير بكون هذا القانون لم يأتي ليقفز على أي طرف أو مؤسسة دستورية كيفما كانت في مجال التأطير وتكوين الشباب، وأنه جاء فقط لتساهم المؤسسة العسكرية بدورها المحدود في مجال تأطير الشباب وفي الدينامية التي تعرفها البلاد، منها الاستعداد لتغيير النموذج التنموي وتنويع المشاريع وفتح المزيد من الأوراش الإصلاحية والتنمية لبلادنا، مما جعل المؤسسة العسكرية تعترم المساهمة في تكوين وتأهيل جزء من الشباب لتسهيل اندماجه الاجتماعي والمهني، هذا طبعاً دون الحديث عن دورها الوطني الجبار في حماية حوزة البلاد وفي تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية الجليلة للمجتمع وللإنسانية عامة داخل المغرب وخارجه، وهي مناسبة لنجدد التنويه والإفتخار والإشادة بقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على كل ما يبذله لحماية أمن الوطن وضمان إستقراره.

والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية كمقومات للعيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. غير أن هذا التراكم الذي نعزز بتحقيقه في بلادنا، لا يعفينا من تسجيل بعض الإختلالات المجتمعية التي تعترض طريقه، والتي تتطلب المزيد من التآييث القانوني والتعبئة الجماعية لمؤسسات الدولة والمسؤولين الحكوميين والسياسيين والنقابات والمجتمع المدني والأسرة، بغاية تحصين مجتمعنا من مختلف إختلالات المواطنة الحققة تشريعياً وتربوياً.

وفي هذا السياق، يأتي هذا القانون الذي ناقشه اليوم والذي نعزز في فريق الأصالة والمعاصرة بكونه ترجمة فعلية لتوجيهات جلالة الملك، نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة، بإعادة العمل بمنظومة الخدمة العسكرية، وكذلك تفعيلاً لمقتضيات الدستور سواء المبادئ العامة الواردة في تسطيره أو في بعض مقتضياته كالفصل 38 الذي يفرض مساهمة كل المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد.

لذلك نعزز في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذا القانون سيشكل لا محالة مقوماً آخر من مقومات التربية على المواطنة، ومساهمة نوعية من المؤسسة العسكرية في تأطير عدد هام من الشباب، باعتبار قضايا الشباب مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جميع الجهود وسلك سبل مختلفة تشريعياً وتربوياً، كما أنه من الإيجابيات القوية لهذا القانون هي أنه سيشكل كذلك جيشاً احتياطياً يمكن الإستفادة من تجربته واللجوء إلى خدماته في أي وقت للدفاع عن حوزة وطننا والتصدي لكل المخاطر الأمنية والطبيعية التي قد يتعرض لها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،



السياق تقدمنا ب13 تعديلا على هذا المشروع داخل اللجنة، كان الهدف منها هو السعي ما أمكن لتحقيق قانون جيد متكامل يؤكد على ما يلي:

أولا- ضرورة وضع نموذج مغربي خالص للخدمة العسكرية يستقرب التجارب العالمية ويستفيد من تطوراتها لكنه يعتمد في التكوين على الخصوصية المغربية الخامسة التي تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية المغربية والثقافية والحضارة المغربية المتعددة الروافد.

ثانيا- دعوة الحكومة وإدارة الدفاع الوطني إلى اتخاذ كافة التدابير اللوجيستكية والإجرائية الكفيلة باستقبال المجندين في ظروف مواتية، وذلك قبل شهر شتبر القادم حيث من المتوقع استقبال أول فوج في هذه الخدمة كما جاء على لسانكم السيد الوزير.

ثالثا- دعوة الحكومة أثناء تطبيق هذا القانون إلى تحقيق قدر كبير من المساواة بين جميع أبناء الوطن ميسوريه وفقرائه وجعل الإشتراك في الوطن والمواطنة قيمة متساوية بين الجميع ومن تم السعي إلى تحقيق تلك الأهداف السامية التي عبر عنها صاحب الجلالة، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الحالية، حين أكد جلالته على أن "جميع المغاربة معينين دون استثناء سواسية في أداء الخدمة العسكرية وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية" انتهى كلام جلالة الملك، نصره الله.

رابعا- نجدد اقتراحنا بأن تكون الأسبقية في أفواج الخدمة العسكرية للراغبين والمتطوعين في أداء الخدمة أولا قبل الانتقال إلى الإلحاح، ولما لا حتى التفكير في تحفييزات للمتطوعين والسباقين الأوائل إلى عملية الخدمة العسكرية كي نضمن تنفيذنا سلسا لهذا القانون.

خامسا- لا زلنا نجدد دعوتنا للتقليص من مدة الخدمة العسكرية الواردة في المشروع من 12 شهر إلى 6 أشهر وذلك للتخفيف

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل باعتزاز إعلان السيد الوزير عن الكثير من التعهدات والإلتزامات المرتبطة بتطبيق هذا القانون والتي من شأنها تيسير تنفيذ هذا القانون وتحقيق مقاصده العليا، كما نعبر عن ارتياحنا كذلك بالتزام ترك حرية الإختيار في أداء الخدمة العسكرية بالنسبة لعدد من فئات المجتمع، ولا سيما فئة الشباب ومراعاة لخصوصيتهن وخصوصية المجتمع المغربي وكذلك الأمر بالنسبة لأبناء الجالية المغربية بالخارج وذلك بسبب وضعهم ومركزهم القانوني في دول المهجر وهو استثناء نتمنه عاليا، ونؤكد على صوابية اعتماده والأكد سيترك أثر الإرتياح في نفسية العديد من الأسرة داخل المجتمع. من جهة أخرى ومن موقع جعل هذا المشروع أكثر نجاعة سعينا في فريق الأصالة والمعاصرة كمعارضة بناء أثناء مناقشة هذا المشروع داخل اللجنة إلى تجويده وتطويره في إنفتاح تام على التراكمات والتجارب الدولية في هذا الباب.

وفي هذا السياق، اعتبرنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن موضوع الخدمة العسكرية أو التجنيد الإلجباري أو الإختياري من القضايا والإشكالية الكونية التي عاشتها العديد من دول المعمور منذ قرون، لا سيما عندما تحولت الخدمة العسكرية من الإختيارية إلى الإلجبارية حيث ظهرت آنذاك إشكالات مرتبطة بمدى شرعية وقانونية صرف هذه الخدمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن استقراءنا للتجارب الدولية وللسياق التاريخي للحقوق والقانوني للخدمة العسكرية داخل اللجنة لم يكن ترف فكريا، بل كان مدخلا لدراسة هذا القانون الذي بين أيدينا لوضع نص تشريعي يؤسس لخدمة عسكرية دون أن يتنافى مع المواثيق الدولية والإجتهاادات الفقهية والتراكمات الحقوقية الدولية، وفي هذا



السيدات والسادة البرلمانين المحترمين،

في الختام، لا يسعنا سوى التعبير مجدداً عن تصويتنا الإيجابي على هذا المشروع الذي نتمنى أن يحظى بالضمانات الحقوقية واستقرار التجارب الدولية الكافية، لأن المقاربة القانونية الضيقة في هذا الباب أثبتت محدوديتها وجعلت من العديد من الدول السباقة في هذا المجال تقوم اليوم بإجراء مراجعة وتعديلات كبيرة على مستوى قوانيننا، لذلك سوف نصوت بنعم على نص المشروع، والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة النائبة، الكلمة الآن باسم فريق التجمع الدستوري للسيد النائب عبد الله المسعودي.

النائب السيد عبد الله المسعودي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أخواتي إخواني النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الدستوري لمناقشة مشروع القانون رقم 44.18 المتعلق الخدمة العسكرية، وهي مناسبة نغتنمها للتنويه بأفراد قواتنا المسلحة الملكية وبالمجهودات الجبارة التي تبذلها في الدفاع عن وحدتنا الترابية، والدود عن حدودنا البرية والجوية والبحرية، وأيضا الفرصة للتعبير عن مدى تقديرنا واعتزازنا بالدور الكبير الذي تقوم بهذه القوات في العديد من مناطق التوتر عبر مساهماتها في عمليات حفظ السلام، والإشادة بمجهوداتها في مختلف أشكال العمل التضامني الوطني وتعبئتها بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية لمواجهة مضاعفة التقلبات المناخية من

من التكلفة المالية وترشيد النفقات الجبائية لهذه العملية، وكذلك لمنح فرصة أكبر عدد من الشباب.

سادسا- في إطار تطبيق هذه العملية بضمانات الشفافية الكافية فإننا نلح على ضرورة اعتماد قاعدة بيانات واضحة ومتاحة للجميع يمكن من خلالها الإطلاع بسهولة على كافة المعطيات المتعلقة بالعملية سواء على المستوى التعليمي للشباب المجند أو انتماءاتهم الأسرية أو حتى موقعهم الاجتماعي.

سابعا- في مجال العقوبات الحبسية المرتبطة بعملية التجنيد الإلزامي، فإننا لا زلنا نتمسك بضرورة تخفيض بعضها خاصة بالنسبة للذين لم يستجوبوا لهذه الخدمة حيث نطالب بتحديدتها في ستة أشهر سجننا فقط وهي مدة نرى أنها كافية لردع المتطهرين من هذه العملية، فلا يعقل أن تكون الخدمة العسكرية سنة هي نفسها مدة السجن بالنسبة لعدم امتثال بعض الفئات والتي قد تكون لها بعض الأسباب القاهرة الغير الواردة في نص القانون.

ثامنا - لتحقيق ضمانات أكثر دعونا إلى جعل الاستثناءات المؤقتة أو النهائية من أداء الخدمة العسكرية التي وردت داخل مضمون هذا القانون بنفس القانون وليس بنص تنظيمي أو على الأقل إذا تعذر ذلك اشترطنا من أجل تفادي تعطيل تطبيق هذا القانون بسبب التأخر في إصدار النصوص التنظيمية قد طالبنا بعمل دخول هذا القانون حيز التطبيق متوقف على نشره بالجريدة الرسمية وكذلك نشر النصوص التنظيمية المكمل له، فليس من المعقول أن نستمر في العبث التشريعي حيث الكثير من القوانين التي ناقشها البرلمان وصادق عليها تظل حبيسة الرفوف بسبب غياب صادقت الحكومة على النصوص التنظيمية المتعلقة به.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،



على خبرة طويلة استمرت لحوالي 41 سنة، مما يجب معه استثمار هذه التراكم والإستفادة منه عند تنزيل مشروع قانون الخدمة العسكرية.

السيد الرئيس المحترم، إننا في فريق التجمع الدستوري، ونحن نناقش هذا المشروع، نستحضر السياق الذي جاء فيه وأيضا النقاشات التي صاحبته، فرغم كوننا بصدد دراسة مشروع قانون الخدمة العسكرية، إلا أننا أمام مشروع يسعى إلى بناء الشباب المغربي والإستثمار في هذه الطاقات الهائلة الغير المفعلة بشكل كاف، ذلك أن التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب قد أفرزت انبثاق الشباب كفاعل جديد له وزنه وتأثيره الكبير في الحياة الوطنية، ومن خلال تشخيص شامل ودراسة دقيقة للتحويلات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تشمل الشباب، وموقعهم داخل المجتمع نجد أن هذه الفئات وتحديدا ما بين 15 و34 سنة يمثلون نسبة 34% من سكان المغرب، هذه النسبة من الناحية العددية تعني 11,7 مليون شاب، وقد كانت العناية الملكية للشباب المغربي منذ اعتلائه العرش، باستحضار تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، حيث ظلت قضايا هذه الفئة من المجتمع وتطلعاتها تحظى باهتمام وتفاعل جلالته، عبر العديد من المبادرات الشجاعة والخلاقة انطلاقا من وعيه وإدراكه بأن الشباب يمثل ثروة حقيقية وهو محرك للتنمية ومن تم وجب العمل على تأهيله وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية، ومن هنا كانت دعوة جلالته لبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وأيضا الدعوة لإرساء العمل بنظام الخدمة العسكرية من خلال تحديد هدفين جوهريين أساسيين لهذه الخدمة وهما تقوية روح الإلتزام للوطن، الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الإندماج المهني والإجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم وروح المسؤولية والإلتزام، وإذا كان المشروع قد قوبل بشيء من

خلال فك العزلة عن المناطق الجبلية، وتقديم المستشفيات الميدانية العسكرية خدمات طبية لساكنة هذه المناطق.

السيد الرئيس، إن الخدمة العسكرية مؤسسة عرفتها جميع الجيوش العالمية، ولازال معمولا بها في عدد من الدول الأوروبية والعربية، كما أن دولا أوروبية كثيرة بالإضافة إلى دول عربية عديدة عادت للتجديد بما يتلاءم وخصوصيات كل دولة والغايات التي سطرت من أجلها، وتهدف هذه الخدمة إلى إذكاء روح الوطنية لدى الشباب، في إطار التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة، كما تفتح لهم فرص الإندماج في الحياة المهنية والإجتماعية، كما أن من شأن هذه الخدمة بناء جيش قوي قائم على الانضباط والحزم والصرامة والقوة والصبر، وقادر على حماية الوطن والمواطن من كل التهديدات ومواجهة كل التحديات الإقليمية والدولية، فضلا عن عدد من المكتسبات منها بناء جيل جديد واثق يمتلك الشخصية والمواطنة الصالحة، والحفاظ على الهوية الوطنية وتعميق روح المواطنة والتضحية وتعزيز الثقة واحترام الذات، ومؤسسات الخدمة العسكرية ليست جديدة على بلادنا، فقد سبق إحداثها بموجب مرسوم ملكي رقم 137.66 الصادر بتاريخ 9 يوليو 1966 بمثابة قانون يتعلق بإحداث وتنظيم هذه الخدمة وذلك من أجل تكوين المواطن المغربي تكوينا أساسيا يستطيع معه القيام بواجب الدفاع عن حوزة وطنه في جميع الظروف وبصورة فعالة وتكوينه تكوينا ساميا ومهنيا من شأنه رفع مستواه الإجتماعي وتأهيله للمساهمة في النمو الإقتصادي للبلاد، علاوة على تقوية روح الإمتثال ومزايا الإخلاص والإطار والتضحية في سبيل القضايا التي التي تتجاوز المصالح الفردية إلى المصالح العليا للأمة، وقدم هذا المرسوم ساري المفعول إلا أن تم إلغاءه بالقانون رقم 48.06 بحذف الخدمة العسكرية بموجب الظهير الشريف الصادر في 17 أبريل من سنة 2007، وذلك بعدما ما شكلت هذه الخدمة خلال مدة سريانها تجربة مغربية رائدة، وهو ما يجعل بلادنا تتوفر



وفي الختام، فإننا في فريق التجمع الدستوري سنصوت عليه بالإيجاب والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد النائب عمر عباسي.

النائب السيد عمر عباسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة النواب والنائبات،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية في المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية، واسمحو لي، السيد الرئيس، أن أؤكد في البداية على اعتزازنا الكبير في حزب الإستقلال بالعبء الملكي السامي التي ما فتئ جلاله الملك، يوليها للشباب المغربي وبالمبادرات النوعية التي حرص على توجيه الحكومة للقيام بها لفائدة الشباب المغربي، وهي أيضا فرصة للتعبير عن اعتزازنا وافتخارنا الدائمين بالجيش الملكي بمختلف تشكيلاته للأدوار الوطنية والإنسانية والإجتماعية والتاريخية التي يقوم بها تحت قيادة جلاله الملك، حفظه الله، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس،

لقد تابعنا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية بكثير من الإهتمام المسار التشريعي الذي قطعه هذا المشروع والنقاشات المجتمعية التي واكبته، وكان الفريق الإستقلالي حاضرا في مختلف

التخوف من لدن قطاعات من الشباب المغربي، وطرحت بخصوصه مجموعة من التساؤلات، فإن الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2018 جاء واضحا ومطمئنا، حيث أكد على نقطتين أساسيتين وهما مساواة الجميع أمام الخدمة العسكرية وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الإجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية، إن في الخدمة العسكرية هي فرصة للحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الإدماج المهني والإجتماعي أمام المجندين، الذين يبرزون مؤهلاتهم وروح المسؤولية والإلتزام.

السيد الرئيس المحترم،

بالعودة لمضامين مشروع القانون نجد أنه نص على مجموعة من المقتضيات الهامة، فيلج جانب أنه جاء مستندا لأحكام الفصل 38 من الدستور الذي ينص على مساهمة كل من المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد، فإنه وباستثناء بعض الفئات يستفيدون المجنودون من أجر وتعويضات معفاة من أي اقتطاع جبائي أو غيره، وتتم تغطية احتجاجات المجندين وفق نفس الشروط الجارية على العسكريين، ويستفيدون من اللباس والتغذية مجانا أي كانت رتبهم، وتتم تغطية الأضرار التي قد تلحق بهم خلال مدة الخدمة العسكرية بتأمين عن الوفاة والعجز على غرار ما هو معمول به لفائدة العسكريين.

السيد الرئيس المحترم،

نحن في فريقنا، وبناء على تقدم، نعتبر أن هذا المشروع جاء لتأسيس لمرحلة مهمة وأساسية تركز لروح المواطنة والانضباط والتضحية والوطنية من خلال التلازم بين الحقوق والواجبات، وتأطير الشباب على قيم المواطنة وستنعكس هذه الخدمة العسكرية بالتأكيد على تطلعات الشباب المغربي، وتسهم بشكل إيجابي في إندماجهم داخل الحياة المهنية والإجتماعية.



الإخراط في الصمت حياله، إن أزمة الثقة في المؤسسات التي تجتاح العالم وجدت لها مكانا في صفوف الشباب المغربي، الذي يتعي عليه أيضا أن يكف عن الإحساس بالإحباط واليأس وأن يتشبث بالأمل، نعم إن السلاح الشباب المغربي اليوم هو الأمل في وطن الكرامة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة ومحاربة الفساد، الأمل في وطن يتسع إلى شبابه ولا يعرض عنهم.

رابعا - إنه حق لمن المحزن أن نرى الحكومة بكل مكوناتها تصم آذانها عن الإستماع إلى آراء الشباب المغربي، ضدا على خطاب ملكي واضح دعا إلى نموذج تنموي جديد قوامه سياسة عمومية مندججة للشباب، إنه لمن المحزن أن نرى شبابا في عمر الزهور في السجون ذنبهم الوحيد أنهم خرجوا في شوارع الحسيمة وجردة تطالبين بحقوقهم الدستورية وبحقهم من ثروات بلاهم.

خامسا - لقد برهنت الأحداث والوقائع عن تعلق الشباب المغربي بوطنهم وبالثوابت الدستورية للمملكة، على الرغم من بعض الممارسات الشاذة التي تظل استثناء، وهم في ذلك مستعدون للخدمة العسكرية والخدمة المدنية ولكل ما يقوي الانصهار الوطني ويعضد اللحمة الوطنية، بيد أنهم في الآن ذاته ومن خلال الإعلام البديل ومن خلال الأهازيج الممزوجة بالأمال والآلام التي يصدحون بها في مدرجات الملاعب يريدون وطنا للجميع، يريدون مغرب المساواة والكرامة، نعم يريدونه بذات الإصرار والعزيمة التي زرعها زرع بدرتها الآباء الوطنية إن الزعيم علال الفاسي والشهيد المهدي بن بركة والعلامة المختار السوسي والمجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي وغيرهم من أعلام الأمة سيظلون نبراسا لنا جميعا، لقد كان طريق الوحدة التي شيدت على عقيدة التطوع وليس الإجبار بسواعد الشباب درسا من التاريخ إلى الحاضر والمستقبل كيف بنت السواعد شباب البلاد؟ وكيف كانت محاضرات علال الفاسي والمهدي بن بركة أطاريح في الوطنية والتضحية ونكران الذات.

مراحل دراسته داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ويهمنا اليوم التأكيد على الملاحظات التالية:

أولا - لقد أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال اليوم الثلاثاء 4 شتنبر 2018، بلاغا هاما في جانب أساسي منه موضوع الخدمة العسكرية وقد كنا الحزب الوحيد الذي عبر في حينه عن وجهة نظره من هذا المشروع، حيث عبرنا بوضوح عن إخراط حزب الإستقلال في كل المبادرات المواطنة التي من شأنها تعبئة وإدماج الشباب ذكورا وإناثا، في صيرورة البناء المجتمعي والتنموي لبلادنا في إطار يضمن التوازن بين الحقوق الثابتة والواجبات الملزمة، كما عبرنا أيضا أن على أن إقرار الخدمة العسكرية في سياق التحول المجتمعي الحالي الذي تعيشه بلادنا يقتضي من الحكومة جعل هذه الخدمة المواطنة ضمن السياسة المندججة للشباب، كما طالبنا حينها وفي ذات البلاغ الحكومة دعونها إلى استعجالية القيام بمجهود بيداغوجي وتواصل محكم من أجل تصحيح ومواجهة الصور النمطية السلبية، التي تقدم الخدمة العسكرية كآلية للتأديب والعقاب أو لكبت الطاقات وروح المبادرة والإبداع والترافع لدى الشباب.

ثانيا - لقد كشف هذا المشروع والنقاش الذي واكبه القصور التواصل الكبير للحكومة ولقنوات القطب العمومي الذي لم تواكبه بالنقاش والتحليل، ما فسح المجال للإعلام البديل كيقوم بهذه الوظيفة أمام غياب تام للحكومة ومؤسساتها في تنشيط النقاش العمومي حول قضية شغلت الرأي العام وتناقلت حولها العديد من التساؤلات والاستفهامات، لماذا عودة الخدمة العسكرية؟ ولماذا الآن؟

ثالثا - إن التوجس والشك الذي قوبل به هذا المشروع لدى البعض يطرح بقوة أزمة الثقة التي لا يمنحها توالي الأيام إلا رسوخا، وهو الأمر الذي ما فتئ حزب الاستقلال يحذر منه ومن مغبة



النائبة السيدة ليلي أحكيم:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الحركي للإدلاء بوجهة نظرنا بخصوص مناقشة مشروع قانون 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية، هذا المشروع الذي يعتبر إحدى المحطات الأساسية في تاريخ الأمة المغربية التي تميزت على مر العصور بالتلاحم والتآزر والتضامن والإستجابة التلقائية واللامشروطة لنداء الوطن، إن مساهمة كل المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد يعتبر التزاما دستوريا لكنه يعتبر كذلك فرض عين على كل المغاربة المتشبعين بروح الإنتماء للوطن المتيمين بحب وبإخلاص لشعاره الخالد الله، الوطن، الملك، إذا كان هذا المشروع قد أتى في مرحلة تركز ثقافة الحق لفائدة الشباب، والتي كذلك في فترة تتميز بتكريس ثقافة الحق لفائدة الشباب، والتي جسدتها الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تم هذه الفئة، وفق توجيهات ملكية سامية، من أجل النهوض بأوضاعها، وما يركي ذلك الخطاب الملكية السامية العديدة التي اهتمت بالشباب لاسيما الخطاب الأخير بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب، حيث دعا عاهل البلاد، إلى إرساء رؤية مندمجة للشباب من شأنها النهوض بأوضاع هذه الفئة وتمكينها من تعليم نافع وشغل مجدي وحياة كريمة.

سيدي الرئيس، نعتبر في الفريق الحركي أن هذا المشروع الذي يعزز قيم المواطنة، وحس الإنتماء نصا هاما وإيجابيا في هذه المرحلة، لاسيما في ظل التحولات الشاملة التي يشهدها المجتمع وبرز عدة ظواهر أثرت بشكل سلبي على بعض الشباب، إذ أضحت عرضة لمجموعة من الانحرافات والسلوكات المنافية أحيانا لروح المواطنة والثوابت والمقدسات الوطنية، وعرضة كذلك للإستغلال من قبل

-سابعاً: إذا كان مشروع القانون هذا يندرج ضمن باب الواجبات وهو ما يتضح بجلاء من إحالته على الفصل 39 من الدستور فإن اقتراح الحقوق بالواجبات مبدأ دستوري ثابت يفرض في هذا المقام التأكيد على بعض الحقوق، أولا الحق في الإحتجاج السلمي وحق الشباب في تعليم ذي جودة والحق في الصحة والحق في الشغل والحق في السكن اللائق، بيد أننا في الفريق الإستقلالي وفي حزب الإستقلال ومع تأكيدنا على حرية الإحتجاج السلمي نرفض وندين أي احتجاج يتجاوز سقف القانون والدستور أو يشكل مسا بالثوابت الوطنية وبالشعور الوطني للأمة، إننا على قناعة راسخة بأن أهداف هذا المشروع ستظل صعبة المنال دون تحول ثقافي كبير يعيد إلى شبابنا قيم العمل والتضحية والمبادرة والإنخراط، نعم نحن بحاجة إلى تغيير ثقافي وذهني على مؤسسات التنشئة أن تقوم به لأن مواجهة التسطیح والعدمية واليأس والتأيس والعزوف والعنف لن يتأتى فقط من خلال هذه المبادرات النبيلة التي ستظل على الرغم من أهميتها ونبيلها قاصرة على إيقاف نزيف سوف نتابع مسارات تنزيل هذا المشروع وسنحرص على قراءة مراسيم النصوص التنظيمية التي أحال عليها وسوف نستمر في الإستماع إلى الشباب المغربي في المدن والحوضر وفي كل جهات البلاد سوف نستمر في نأي على اللغة المحنطة، سنستمر في قول الحقيقة وعطفا على كل هذه الملاحظات وأخذنا بعين الإعتبار النقاش العميق الذي دار ما بين الحكومة والبرلمان داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان فإننا سنصوت بالإيجاب على مضامين هذا المشروع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة ليلي أحكيم بإسم الفريق الحركي.



تنزيل مجموعة من الملاحظات، كان بودنا أن نراها متضمنة ضمن ذات مشروع القانون، إلا أن النقاش داخل اللجنة أفضى إلى الحلة الحالية للمشروع، تأسيسا على ما سبق، تأسيسا على ما سبق ذكره، نؤكد في الفريق الحركي دعمنا لهذا المشروع، وندعو الحكومة إلى القيام بحملة للتعبئة والتحميس بأهدافه ومضامينه فضلا عن تأطيره إعلاميا لشرح فلسفة هذا النص وتوعية الشباب وأسرههم بدور أهمية الخدمة العسكرية للشباب وللوطن على حد سواء.

ولا تفوتنا هذه الفرصة دون أن نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد المؤسسة العسكرية بجميع مكوناتها البرية والبحرية والجوية والدرك الملكي الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، كما نشيد بالأدوار الأساسية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية التي تتحلى بالإحترافية والشجاعة وقيم العطاء والتضحية في كل المجالات والميادين على المستوى الوطني والدولي، كما نحبي بهذه المناسبة نساء ورجال الأمن الوطني وأفراد القوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية وكل الساهرين على حماية الوطن تحت القيادة السامية والعناية الوارفة لمولانا صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الآن بإسم الفريق الاشتراكي الكلمة للسيدة النائبة أمينة الطالبي.

النائبة السيدة أمينة الطالبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بعض المجموعات العدمية والظلامية، وصناع الفكر المتطرف، سيدي الرئيس، علاوة على ما تقدم فهذا المشروع الذي استمد مرجعيته من مقتضيات الفصل 38 من الدستور، ويترجم بشكل ملموس الإرادة الملكية السامية، سيشكل بالتأكيد آلية لترسيخ مبادئ الإستقرار المجتمعي وسيتمكن من انتقاء الشباب من مختلف شرائح المجتمع باختلاف المناطق التي ينحدرون منها، وباختلاف مستوياتهم الإجتماعية والتعليمية والثقافية، من أجل الإضطلاع بكل أدوار التي تقوم بها المؤسسات العسكرية في إطار التثبث بثوابتها الوطنية الراسخة والإسهام في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية.

إن النقاش الذي رافق هذا المشروع والذي صاحبه أحيانا بعض التوجس والتخوف والتساؤل والتأمينات لدى قطاعات واسعة من الشباب المغربي عبر شبكات التواصل الإجتماعي والإعلام، يعتبر نقاشا طبيعيا في المرحلة الحالية، لكن ما ينبغي التركيز عليه هو إعادة اعتماد الخدمة العسكرية في بلادنا، لا يمكن أن يكون مسار تخوف أو توجس، لأنه يتضمن كل الضمانات المبددة لهذه التخوفات تحت سقف دستور المملكة الذي يؤمن كل هذه الضمانات، وتحت الرعاية السامية، لصاحب الجلالة، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضامن كل الحقوق والحريات والمساواة بين جميع المغاربة.

واسمحوا لي حضرات السيدات والسادة، أن أقدم بجزيل الشكر للسيد الوزير الذي تفاعل إيجابا مع ملاحظة الفريق الحركي داخل اللجنة، بخصوص المادة الأولى المتعلقة بمنح إعفاءات مؤقتة المؤقت ثلاثين أو نهائية طبقا للكيفيات المحددة بنص تنظيمي، ولاسيما ما يتعلق بالزواج بالنسبة للمرأة، حيث لاحظنا بأن هذا الإعفاء قد يكون من موجبات تشجيع زواج القاصرات، لكنه وعد مشكور بأخذ بهذا الأمر بعين الإعتبار أثناء التطبيق، وتمكين المرأة عموما من نوع من التمييز الإيجابي، ولو أن طموحنا كان أكبر في



المعنيين سواسية في أداء الخدمة العسكرية دون استثناء وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية حيث أن التنزيل الإيجابي والصحيح لهذه العناصر سيجعل من الخدمة العسكرية ورشا حقيقيا لإذكاء روح الوطنية لدى الشباب وإبراز مؤهلاتهم بشكل يضمن اندماجهم المهني والإجتماعي مستقبلا، ويجعل منها امتيازاً للمجندين بدل أن تصبح عائقاً أمامهم في وقت ما سواء اندمجوا بعد ذلك في الحياة المهنية العسكرية أو المدنية.

وعليه، نرى في الفريق الإشتراكي على أن برامج التكوين والتدريب التي سيخضع لها المجندون يجب أن تراعي النوع والجودة وأن يتم اختيارها بدقة تتماشى مع الحاجيات المهنية والمجتمعية من جهة، ومع القدرات والمستوى العلمي للمجندين من جهة ثانية لتسهيل مأمورية الإندماج وتمكين الشباب من الرقي الإجتماعي بناء على المهارات والقدرات التي يكتسبونها خلال مدة الخدمة العسكرية، كما نؤكد السيد الوزير على ضرورة تفعيل مبدأ المساواة عبر جعل جميع المغاربة المعنيين بأداء هذه الخدمة بشكل يضمن التوازن الجلي بين الأقاليم وفق المعطيات الديمغرافية المتوفرة في كل إقليم على حدة، وباعتقادنا لهذا المنهج السليم الذي أكد عليه جلالة الملك، في خطابه السامي سنعمل على زرع الثقة لدى الشباب ونشر ثقافة التنافس بهدف أداء الخدمة العسكرية عكس الأفكار المغرضة التي تدعي الإنتقائية واستهداف الأفراد والفئات بعينها دون غيرهم.

وإننا في الفريق الإشتراكي، نؤكد على أن كل المبادرات التي من شأنها تقوية روح الإلتزام إلى الوطن بدءاً من التربية على المواطنة كنظام أساسي لتنمية الوعي بشئنا الحق والواجب وحب الوطن والدفاع عنه وعن وحدته الترابية هي محط إجماع وطني لن نختلف حولها، وهذا يتقاطع كلياً مع البرنامج والإختيارات التي نناضل من أجلها لنعود إلى مغرب المواطنة.

باسم الفريق الإشتراكي يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية مؤكداً في البداية على أن المغرب طيلة عقود عاش بلداً للتضامن والتماسك الإجتماعي والشعب المغربي كان كذلك مثلاً للتضحية والتطوع وخدمة الوطن لا أدل على ذلك من إستجابة شبابه عفويا بعد خروج المعمر لنداء بناء طريق الوحدة وإستجابة الشعب المغربي قاطبة نساء ورجالا لنداء المسيرة الخضراء، والتفاهة ودفاعه المستميت عن قضايا الوطن وهو ما ترجم في دستور سنة 2011 حيث يتحمل الجميع كل قدر استطاعته التكاليف العمومية المحدثة بقانون كما يتحمل بصفة تضامنية وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد وكذا ممارسة الحقوق والحريات بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة.

وفي نفس السياق الدستوري نص الفصل 38 على أنه يساهم كل المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد وترجمة لمضامين هذا الفصل جاء مشروع القانون هذا الذي ناقشه اليوم والذي تضمنه الخطاب الملكي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة يوم 12 أكتوبر 2018 والذي أكد فيه على أن الخدمة العسكرية تقوي روح الإلتزام للوطن وأنها تساهم في النهوض بأوضاع المواطنين وخاصة الشباب وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم كما تضمن خطاب جلالة الملك، إجابات صريحة على أسئلة كانت تشغل بال الشباب منذ التداول في مشروع القانون خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم الإثنين 20 غشت 2018 آملياً في الفريق الإشتراكي أن يتم تنزيلها بشكل سليم، ويتعلق الأمر أولاً بالحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الإندماج المهني والإجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم وروح المسؤولية والإلتزام، ثم ثانياً يجعل جميع المغاربة



بالخدمة العسكرية، ونغتتم هذه الفرصة لنجدد من خلالها التحية للقوات المسلحة الملكية وكل الأجهزة الأمنية تحت قيادة القائد الأعلى رئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، على مجهوداتها اليومية في الدود عن حوزة التراب الوطني وحفظ أمن وسلامة بلادنا.

السيد الوزير المحترم، يكتسي مشروع القانون الذي بين أيدينا أهمية خاصة، باعتبار السياق الذي جاء فيه والأهداف والغايات التي يسعى إلى تحقيقها وما واكبه من نقاشات وتفاعلات نعتبرها في المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية صحية وإيجابية،

السيد الوزير، كما تعلمون يعني بداية النقاش حول مشروع القانون خلق مجموعة من النقاشات ومجموعة من الهواجس لدى الشباب بصفة خاصة ولدى المواطنين والمواطنات بصفة عامة، باعتبار الدور الذي لعبه في هذا الإطار مواقع الثورة التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال تداول مجموعة من المعطيات، في بعض الأحيان مغلوطة وفي بعض الأحيان غير دقيقة في ظل ضعف أو غياب خطة تواصلية من الحكومة استباقية لشرح مضامين مشروع هذا القانون والغايات من إخراجها في هذا الوقت وكذلك ظروف تنزيله،

السيد الوزير المحترم، نؤكد على تفاعلنا الإيجابي مع مشروع هذا القانون الذي تم إعداده تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة وفق مبادئ وغايات الغرض منها أساسا إذكاء روح الوطنية لدى الشباب، في إطار التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة عبر التطبيق السليم للفصل 38 من الدستور، من خلال تجنيد الشباب وتعبئتهم ضمن جيش احتياطي يتم اللجوء إليه عند الضرورة لمساهمة الجميع على قدم المساواة في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد.

وفي الأخير، نشيد بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع مجموعة من المقترحات الرامية إلى تجويد النص وأخرى تستهدف ضمان مجموعة من الحقوق أبرزها أنه يخول للمجندين الحق في المشاركة في المباريات التي يعلن عنها خلال مدة الخدمة العسكرية، أما بخصوص التعديل المتعلق بتوقيف عقد الشغل مؤقتا أثناء مدة الخدمة العسكرية والذي رفض من طرفكم، السيد الوزير، لاعتبارات تفهمناها داخل اللجنة فسنعمل كفريق اشتراكي على تقديم مقترح قانون في الموضوع نتمنى أن تتفاعل معه الحكومة بشكل استعجالي.

من جهة أخرى نحبي عاليا تجاوز الحكومة مع مجموعة من التعديلات على أن تتضمنها النصوص التنظيمية تماشيا مع مقتضيات الدستورية خاصة منها مساهمة كل المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن وأهمها أن تكون الخدمة العسكرية للإناث بناء على إعلان رغبتهم في ذلك، وقد أكدتم وهو ما أكدتم عليه السيد الوزير اليوم في هذه الجلسة في كلمتكم وكذا على ترجمتها في إجراءات عملية أثناء تنزيل القانون، لكل ذلك وبناء على النقاش الفعال داخل لجنة العدل والتشريع سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن بإسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية السيدة النائبة فاطمة الزهراء برصات.

النائبة السيدة فاطمة الزهراء برصات:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 44.18 المتعلق



الخدمة العسكرية، وكذا تفاعلكم الإيجابي مع مقترح الترشح التلقائي بالنسبة للنساء وكذا للجالية المغربية بالخارج، مع تأكيده على أهمية نص هذا المشروع على حفاظ الموظفين بكافة حقوقهم أثناء فترة الخدمة العسكرية، مع تأكيدنا على ضرورة اتخاذ الحكومة للإجراءات والتدابير اللازمة في التعاطي مع أجراء القطاع الخاص كذلك لحماية حقوقهم على غرار الموظفين.

وأخيرا ضرورة اعتماد خطة تواصلية وتحسيسية لمضامين مشروع القانون الذي بين أيدينا لضمان انخراط واسع وسلس لكافة المواطنين والمواطنات في تنزيله على أرض الواقع، وشكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

أولا وقبل كل شيء كنتشكر مرة أخرى المغاربة اللي صوتو علينا اللي فتحولينا الفرصة باش نتكلمو في البرلمان في هذا الموضوع المهم، و نحاولو نقنعو ممثلين الأمة اللي كيمثلوا جزء آخر من المواطنين بمبادئنا وتصورنا، فهاذ الموضوع موضوع الخدمة الوطنية والانتفاء للوطن هو من المواضيع الأساسية اللي كيبان لنا بأن فيها إختلاف، إختلاف على مفهوم الدولة، على مفهوم الدولة الحديثة بالنسبة لنا في فيدرالية اليسار الديمقراطي الانتفاء للوطن أمر حيوي وهيكلية، فنريد تعزيز الانتفاء للوطن ولكن انتفاء للوطن مبني على الإرادة الشخصية والجماعية، وليس على الخوف أو على الخضوع، الانتفاء للوطن مبني على حب الوطن والافتخار

السيد الوزير، نحبي المقاربة التي تأسس عليها المشروع والقائمة على ثنائية الحقوق والواجبات، وتمكين المدعويين إلى الخدمة العسكرية من الحماية الصحية والإجتماعية وصيانة حقوقهم كاملة أثناء مدة الخدمة العسكرية، وكذا تأهيلهم للمساهمة المواطنة في بناء وطنهم، من خلال مجموعة من المعطيات التي جاء بها مشروع القانون التي نعتبرها في المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية مهمة التي تتجلى أساسا في توفير تكوين متنوع يتراوح بين ما هو معنوي وقيمي، لتقوية الروح الوطنية وروح الإنتماء لدى شبابنا وتربيتهم على قيم التعايش وروح الانضباط والتحدي، بالإضافة إلى تكوين الخاضعين للخدمة العسكرية على المستوى المهني والتقني بما يتلاءم ومؤهلاتهم مما سيساهم لا محالة في تسهيل إندماجهم في الحياة المهنية والإجتماعية بعد نهاية مدة الخدمة العسكرية، خاصة وأنا اليوم أمام نسبة كبيرة من الشباب الذين لا يشتغلون ولا يتابعون الدراسة ولا يستفيدون من أي تكوين مهني، الشيء الذي يجعلهم يعيشون في حالة من الفراغ الذي قد يجعلهم عرضة لسلك طريق الانحراف بشتى أنواعه، الشيء الذي أكيد سيجعل فترة الخدمة العسكرية فرصة لتوجيه طاقات ومؤهلات الشباب إلى ما يخدم مصلحتهم ومصلحة وطنهم، مع ضرورة تأكيدنا على أن التعاطي مع قضايا الشباب بالرغم من أهمية مشروع القانون الذي بين أيدينا تستدعي اعتماد الحكومة على مقاربة شمولية في التعاطي مع القضايا الشباب، من خلال تيسير ولوجهم لتعليم ذي جودة وحققهم في الصحة والشغل لضمان انخراطهم الإيجابي في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ببلادنا، واستثمار هذا الرأس المال البشري المهم في خدمة التنمية ببلادنا واسترجاع الثقة الشباب في مؤسسات الدولة من جديد وتقويتها، لأن هذا هو السبيل لتقوية روح انتمائهم لوطنهم.

نؤمن كذلك المقاربة التي ستعتمدها في تنزيل هذا القانون من خلال إعطاء الأولوية للراغبين بمحض إرادتهم في الاستفادة من



نتظرو حتى لسن 19 سنة عاد نزرعو الروح ديال الوطنية في المواطنين المغاربة؟ هاذي راه قبل من pré-scolaire يعني من التعليم القبل مدرسي يعني من اللي كيتزاد لواحد خصنا نعلموه روح المواطنة ، خصنا نزرعوها فيه من خلال تعليم جيد وهذا المطلب الأساسي ديالنا، ما غنتسناوش حتى ل 19 سنة، وبالتالي احنا كناكدو على هاذ د التعديل ديالنا باش تكون الخدمة تكون ولكن اختيارية، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد اللطيف لودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

شكرا السيد الرئيس،

هذا التعديل غير غير مقبول، الخدمة بحال اللي فسرت في في اللجنة هو وتنزيل للفصل 38 من الدستور، فلازم ما يكون إلزامي وليتي راه خدينا كاين المرونة الكافية اللي دخلناها للمشروع، وهاذ المرونة كاينة حتى في النصوص التنظيمية، إذن التعديل غير مقبول وهذا راه تنزيل واضح للفصل 38 من الدستور، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، فقط ألتمس منكم عند الإجابة أو أي تدخل كالعادة مع تقليد الوقوف ومخاطبة السيدات والسادة النواب شكرا على تفهمك، شكرا، طيب السيد النائب مؤيد؟ لا أعتقد أن هناك معارض ولكن باختصار ما نكرروش السيد النائب إذا سمحتي ما نكرروش النقاش اللي كان في اللجنة، تفضل ربحا للوقت.

بخدمته بخدمة المجتمع والمصلحة العامة وليس انتماءا مبني على الإفتراضية، فبخصوص هاذ مشروع قانون قدمنا تعديلات مبنية على هذه المبادئ، بالنسبة لينا الخدمة الوطنية خصها تكون اختيارية وليس إجبارية، وكذلك الخدمة الوطنية ما خصهاش تكون عقوبة خصها تعتبر خدمة نبيلة نشجعو بها نشجعوالشباب، ونحسسو الشباب اللي كينضمو ليها، ونبيّنو ليهم كمجتمع وكدولة بأن الدولة خصها تكون فخورة بهم وممتنة لإخلاصهم، هذا هو تصورنا للخدمة الوطنية و كتنماو يكون تجاوب إيجابي من طرف الحكومة وممثلي الأمة الآخرين بهذه المبادئ اللي كندافعو عليها، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، نمر الآن إلى عملية التصويت المادة الأولى ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبين عمر بلافريج ومصطفى شناوي، الكلمة لأحد مقدمي هاذ التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد مصطفى شناوي:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل هذا كيف ما قال الرفيق عمر هو كيجي في اتجاه كيصب في نفس الإتجاه، الطلب ديالنا تعديل أنه الخدمة ما تكونش إجبارية تكون اختيارية لماذا؟ لأن ما زلنا نطرح السؤال اللي كيطرحوه المغاربة وخصوصا الشباب، سؤال كبير لماذا الخدمة العسكرية الإجبارية اليوم؟ السؤال الثاني علاش طرحنا اختيارية هو إيلا كان الهدف الأول كيفما جا على لسان السيد الوزير هو الدفاع على وحدة الوطن، فكلنا مجندون للدفاع على وطننا بدون استثناء واحنا الأولين كبرلمانين قبل المواطنين الآخرين، ثانيا إيلا كان الهدف ثاني اللي جا على لسان السيد الوزير المحترم هو إذكاء روح وزرع روح المواطنة في المغاربة وفي الشباب، في تقديركم غادي



النائب السيد عمر بلافريج:

لأجا على لسان السيد الوزير وهذا مهم جدا بأن سيكونوا يلاه 10000 كيما جا في الكلمة ديالو، كنعرفو بأن كل فئة عمرية في المغرب فيه 600 ألف فبالتالي سيكونو يلاه 10000 واحنا عارفين بأن عدد كبير من المغاربة الشباب باغيين يلتحقو، فبالتالي علاش يكون إلزامي وهو كاين يمكن مئات الآلاف اللي باغيين يلتحقو بالخدمة العسكرية؟ هاذي المنطق هو نعطيو صورة حقيقية ما نبينوش لهاذوك اللي ما باغيينش يلتحقو بأنها يمكن نفرضو عليهم غدا هذا هو المفهوم، كاين اليوم ما يكفي من الشباب اللي باغيين يلتحقو بالخدمة العسكرية، بداو بعدا غير بهاذوك اللي باغيين وعاد شوفو إيلا ما كانش كافي ما وصلناش ل 10000 عاد نشوفوندوزو لمرحلة أخرى، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا أعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 104

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 1 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 104

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 104

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 104

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

المادة 4 ورد بشأنها تعديل واحد من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد للسيدة النائبة.

النائبة السيدة زهور الوهابي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، المادة 4 حددت مدة مدة الخدمة العسكرية في سنة نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نقترح أن تقلص هاذ المدة إلى ستة أشهر على اعتبار أننا سنفتح المجال لفئات شابة عريضة أنها تنخرط أكثر، زلند أننا غنقلو التكاليف ديال اللي غتكون على عاتق هاذ الوزارة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف لودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

شكرا السيد الرئيس،

هاذ التعديل غير مقبول نظرا لأن المدة ديال 12 شهرا هي المدة المناسبة لتحقيق الأهداف المتوخاة من الخدمة العسكرية، سواء فيما يخص التكوين العسكري الأساسي أو التكوينات في مختلف المجالات المهنية المتوفرة لدى مصالح القوات المسلحة الملكية، شكرا.



السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، أعرض التعديل للتصويت، تفضلي مؤيدة؟ بطبيعة الحال.

النائبة السيدة زهور الوهابي:

السيد الرئيس نسحب التعديل.

السيد الرئيس:

سحب؟ فهذا أكبر تعاون، أعرض التعديل للتصويت: الموافقون، عفوا أنتما السيدان أنتما بعباد وقراب، معذرة في نفس المادة تعديل من السيدين النائبتين عمر بلافريج ومصطفى شناوي، الكلمة للسيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

بسرعة هذه داخلة في المنطق ديالنا، احنا مع الخدمة الوطنية مع، ولكن قلنا فهذا المنطق بأن الخدمة الوطنية والخدمة العسكرية غير اختياري وهنا توسيع الفئة العمرية من أجل أن يتحمل كل مواطن وكل مواطنة مسؤولية الدفاع وحماية الوطن، شكرا.

السيد الرئيس:

نفس الرد السيد الوزير، هل هناك من يؤيد ومن يعارض؟ أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 105

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 4 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 5 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 6 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 7 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

المادة 8 ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبتين عمر بلافريج ومصطفى شناوي، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

هاذ التعديل الهدف ديالنا هو نبينو إيجابية الخدمة الوطنية والخدمة العسكرية فكنطالو أحنا بتميز إيجابي لصالح من اختار القيام بخدمت الخدمة للدفاع عن الوطن، سيساهم هاذ د التعديل في إدكاء روح المواطنة وتحفيز المواطنين والمواطنات على الإقبال على الخدمة العسكرية، فالتحفيزات اللي قدمنا مثلا كنا في الولوج للخدمة الوظيفية العمومية، وكذلك لما لا الحكومة تفكر في قانون المالية



الممتنعون: 2
أعرض المادة 10 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 11 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 12 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 13 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 14 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

مقبل في تحفيزات جبائية، فهاد كاين الناس اللي كيأديوا هاد الخدمة، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد اللطيف لوديبي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل غير مقبول لأنه مخالف لمبدأ المساواة في ولوج الوظائف العمومية حسب الإستحقاق المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور وكذلك لا مجال للتحفيزات الضريبية في القانون ديال الخدمة العسكرية هذا من اختصاص قانون المالية، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 105

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 8 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 105

المعارضون: 2

الممتنعون لا أحد

أعرض المادة 9 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :

الموافقون: 105

المعارضون: لا أحد



الممتنعون: لا أحد

المادة 16 ورد بشأنها تعديل واحد من فريق الأصالة المعاصرة،
السيدة النائبة.

النائبة السيدة زهور الوهابي:

نسحب هذا التعديل السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة ولل فريق المادة 16 كذلك ورد بشأنها تعديل
واحد من السيدين النائبتين عمر بلافريج ومصطفى شناوي.

النائب السيد مصطفى شناوي:

نفس التفسير.

السيد الرئيس:

نفس..، أعرض هاد التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 106

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 16 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة.

الموافقون: 106

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

المادة 17 ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبتين عمر
بلافريج ومصطفى شناوي الكلمة لأحد النواب.

المادة 15 ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبتين عمر
بلافريج ومصطفى شناوي. الكلمة لأحد مقدمي التعديل تفضل
السيد النائب.

النائب السيد مصطفى شناوي:

شكرا السيد الرئيس،

هو في نفس الإتجاه مادام الخدمة تكون اختيارية بطبيعة الحال
يجب بسط كل العقوبات الجزية وكذلك هاد شي المقتضيات
الجزية تتعارض في تقديرنا مع الغايات المعلن عنها في المواثيق
الدولية لحقوق الإنسان، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد اللطيف لوديبي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

السيد الرئيس، هاد التعديل غير مقبول، لأنه سيفقد القانون، إيلا
قبلنا، سيفقد إحدى الخصائص المهمة له، وهي الإلزام وضمن
التطبيق ديال القانون، إذن المواد الجزية لازم تكون في القانون.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 106

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 15 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 106

المعارضون: 2



المادة 19 ورد بشأنها تعديل واحد من فريق الأصالة المعاصرة،
السيدة النائبة.

النائبة السيدة زهور الوهابي:

نسحب التعديل.

السيد الرئيس:

تبخنا نمشيو أكثر من المناصفة باش التعديلات تساعد على
ريح الوقت، الوقت البرلماني.

أعرض المادة 19 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 106

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض للتصويت مشروع القانون برمته كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: 106

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق
بالخدمة العسكرية.

شكرا للسيد الوزير وشكرا للسيدات والسادة النواب.

النائب السيد عمر بلافريج:

نفس التفسير.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت نفس التعقيب السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 106

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 17 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 106

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

المادة 18 ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبتين عمر
بلافريج ومصطفى الشناوي، نفس التفسير السيد الوزير.

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 106

الممتنعون لا أحد

أعرضها المادة 18 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون 106

المعارضون 2

الممتنعون لا أحد